وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي–سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر إدارة محلية.

دروس في الأنظمة الإنتخابية والحزبية

د. شيخاوي أحمد

2023

أهداف تقديم المطبوعة

نسعى من خلال تقديم هذه المطبوعة وضع سلسلة محاضرات خاصة بالأنظمة الحزبية والإنتخابية، موجه لطلبة العلوم السياسية خاصة السنة الثانية ماستر تخصص إدارة محلية، والهدف من هذه المطبوعة هو الإطلاع وترسيخ المعلومات حول مختلف أنواع الأنظمة الإنتخابية والحزبية كونهما جوهر العملية السياسية عبر التعمق ومناقشة نشأة النظام الإنتخابي وأنواعه والمخرجات التي تنشأ من مختلف الأنواع، وكذا الأنظمة الحزبية والإختلافات الموجودة بينها ومناقشة الأحسن منها، خاصة وأن هاتين المؤسستين (الإنتخابية والحزبية)عرفتا تطورات متلاحقة نتيجة التحولات السياسية الكبرى في دول العالم.

يعتبر موضوع النظم الإنتخابية والحزبية من المواضيع التي تحتل مكانة هامة في علم السياسة، كونهما الإطار التنظيمي الضابط للعملية السياسية، من خلال تأطير الأنشطة والمنافسة والسلوك السياسي بشكل عام، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون وجود تعددية حزبية كإطار عام يحتوي مختلف الرؤى والبرامج والأهداف ونظام انتخابي يضمن المنافسة النزيهة ويترجمها إلى مقاعد برلمانية ومناصب

سياسية، فالنظامين الإنتخابي والحزبي مهمين في استقرار النظم السياسية واستقرار الدول.

من هذا المنطلق ارتأينا وضع هذه المطبوعة لطلبة العلوم السياسية للتعمق في الموضوعين واطلاع الطلبة على أهمية هاذين المؤسستين في هيكل النظام السياسي والعملية السياسية.

مقدمة:

يعتبر النظامين الإنتخابي والحزبي أهم نظامين فرعيين في النظام السياسي، حيث يمثل انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي كونه يحدد قواعد اللعبة التنافسية التي ينبني عليها أي نظام سياسي ناشئ. وتكمن الأهمية في اختيار النظام الإنتخابي كونه نظاماً فرعيا يترتب عليه مخرجات عميقة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، حيث أن النظم الانتخابية المختارة عادة ما يتم هندستها لبقائها مدة طويلة لتحتوي جميع المتغيرات والتحولات التي قد تطرأ على الساحة السياسية، لأن جوهر التحولات السياسية نحو الديمقراطية عادة ما ترتكز وتبدأ من النظام الإنتخابي الذي يحدد إنطلاق بناء مؤسسات جديدة على قواعد تنافس جديدة.

من أهم مخرجات النظام الإنتخابي هو النظام الحزبي الذي ينبثق من تحالفات تنشأ من التقارب الذي تحدثه أليات الإنتخاب الجديد، فالنظام الحزبي هو الركيزة الثانية في مضلع النظام السياسي، وهو أهم فاعل في العملية السياسية، فلا يمكن تصور وجود نظام ديمقراطي بدون وجود أحزاب ونظام حزبي يحدد مدى جودة الممارسة السياسية الديمقراطية.

شدَت القواعد الانتخابية والأنظمة الحزبية اهتمام السياسيين وعلماء السياسة لعقود من الزمان، لأنه يُفترض أنها تتحكم في فرص نجاح الأحزاب أو المرشحين المتنافسين، والتأثير على العملية السياسية، حيث يحدد النظام الإنتخابي كيفية الإدلاء بالأصوات وتخصيص المقاعد، بينما تذكر فصول أخرى قوانين أخرى، مثل تلك المتعلقة باستخدام الاستفتاءات، والتحكم في الإنفاق الانتخابي، وتنظيم العملية السياسية عبر التصويت على المشاريع والقرارات.

هناك تنوع كبير للأنظمة الانتخابية والحزبية الموجودة حاليًا بين الديمقراطيات. وهذا يثير التساؤل حول أهمية الأنظمة الانتخابية وما ينبثق عنها من أننظمة حزبية، وتأثيرها الملموس على الحياة السياسية، وعليه من المؤكد أن هناك تبعات سياسية للقوانين الانتخابية، وبالتالي هناك حاجة ملحة بمعالجة السؤال المعياري الحاسم الذي يحدد أي نظام انتخابي هو الأفضل، عبر وضع تقييم للمعايير التي تحسم عملية اختيار النظام الانتخابي.

تنوع وتعقيد الأنظمة الانتخابية المعاصرة يُثير انتباه حتى العلماء المتخصصين في هذا المجال، حيث تختلف القوانين التي تحكم عملية التصويت وتخصيص المقاعد بصورة كبيرة من بلد إلى آخر.

إن اختيار نظام انتخابي ليس قرارًا تقنيًا بحتًا، فقد يكون للأمر عواقب وخيمة على عمل النظام السياسي، وتطبيق صيغتين مختلفتين على نفس توزيع الأصوات سيؤدي إلى نتائج مختلفة تمامًا من حيث الأعضاء المنتخبين لكل حزب، وهذا ما سيعقد في العملية السياسية.

ففي الانتخابات البريطانية لعام 1983 مثلا هي أول انتخابات في دولة كبرى حيث كان الناخبون يصدرون أحكامًا على سجل حكومة المحافظين الجدد. استنتج العديد من الناس أن سياسات السيدة تاتشر قد حظيت بتأييد قوي بعد انتخاب حزب المحافظين الحاكم مرة أخرى بعدد مقاعد أكبر من الانتخابات السابقة. ولكن انخفضت نسبة التصويت الفعلي لصالح المحافظين بشكل طفيف في حقيقة الأمر بين 1979 و 1983، كما كانت نتيجة الانتخابات لتختلف اختلافا كبيرا لو اعتمدت بريطانيا التمثيل النسبي[1].

تتمثل الخطوة الأولى الضرورية لإدراك نتائج النظام الانتخابي هي فهم أنواع الأنظمة الانتخابية الموجودة فهما جيدا، ومن هنا تأتي الحاجة إلى التصنيف التي تنطبق على الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية وكذا النتائج المتوقعة منها.

[1] - Jan Teorell and Catharina Lindstedt," Measuring Electoral Systems" Political Research Quarterly, Vol. 63, No. 2, Published By: Sage Publications, pp. 434-448 (15 pages), JUNE 2010, p 440.

يمكن أن تستند نماذج الأنظمة الانتخابية إلى الصيغة الانتخابية، التي تحدد طريقة عد الأصوات من أجل تخصيص المقاعد، أو على حجم الدائرة الانتخابية الذي يشير إلى عدد المقاعد لكل دائرة، أو على هيكل الاقتراع، الذي يحدد كيفية تعبير الناخبين عن اختيارهم[1]. التركيز على حجم الدائرة الانتخابية يهمل حقيقة أن الدوائر متعددة الأعضاء تنتج نتائج مختلفة جدًا حسب الصيغة الانتخابية المستخدمة، مثله مثل وضع تصنيف على هيكل الاقتراع، الذي يتغاضى بدوره عن أن النظامين المسؤولان عن الاقتراع الترتيبي (التصويت البديل والتصويت الفردي القابل للتحويل) لما لهما نتائج مختلفة.

تصنيف الأنظمة الإنتخابية:

هناك ثلاث صيغ انتخابية أساسية تتوافق مع عدد المعايير الشرعية اللازمة لتتم عملية الانتخاب، يشعر مؤيدو التعددية بالرضا عندما يحصل المرشح على أصوات أكثر من كل خصم، بينما يشعر الآخرون أنه لا ينبغي إعلان الفائز إلا إذا تمكن من حشد أكثر من نصف الأصوات أي الأغلبية. ويشعر مناصرو التمثيل النسبي أنه يجب تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان بنسبة دقيقة (أو شبه دقيقة)

[1] - André Blias and Louis Massicotte, "Electoral Systems", Comparing democracies, 1996, pp 41-42.

للتصويت الذي حازوا عليه. تجمع الأنظمة المختلطة بين التمثيل النسبي والتعددية أو الأغلبية.

يعود نظام التعددية في الانتخابات البرلمانية الإنجليزية إلى العصور الوسطى وبدأ تطبيق نظام الأغلبية على الانتخابات التشريعية في أوائل القرن التاسع عشر،أما نظام التمثيل النسبي فقد ظهر كفكرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وبدأ استخدامه في الانتخابات التشريعية الوطنية في نهاية ذات القرن.

قبل الحرب العالمية الأولى، كان جوزيف بارتليمي (1912) على ثقة بقدوم اليوم الذي سيصبح فيه التمثيل النسبي واسع الانتشار دون منازع مثل الاقتراع العام. فقد ظلت نسبة الدول الديمقراطية التي تستخدم التمثيل النسبي ثابتة إلى حد ما منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي، حيث كانت تدور حول 60٪. الأمر الوحيد المهم هو الشعبية المتزايدة للأنظمة المختلطة مؤخرا، أين يتم استخدام صيغ مختلفة في نفس الوقت في نفس الانتخابات[1].

[1] - Octavio Amorim Neto and Gary W. Cox, Electoral Institutions, Cleavage Structures, and the Number of Parties, American Journal of Political Science , Vol. 41, No. 1 , pp. 149-174 Published By: Midwest Political Science Association, Jan., 1997, p 153.

أنظمة التعددية/ نظام الفائز الأول

التعددية، والمعروفة أيضًا باسم (First–Past–the–Post, FPTP)، تتفوق في الأداء على جميع الخيارات الأخرى من حيث بساطتها الأصلية، فيحتاج المرشح ببساطة إلى الحصول على أصوات أكثر من أي منافس آخر لكي يتم انتخابه.

تطبق قاعدة التعددية عادة في الدوائر ذات المقعد الواحد، حتى أننا نكاد ننسى أحيانًا إمكانية استخدامها في الدوائر متعددة الأعضاء أيضًا، ففي الانتخابات الرئاسية الأمريكية على سبيل المثال، يتم انتخاب أعضاء الهيئة الانتخابية داخل كل ولاية والفائز يحصل على كل شيء.

يُعرف هذا أيضًا باسم تصويت الكتلة، حيث تحصل قائمة الحزب التي تحصد أكبر عدد من الأصوات في الولاية على كل أصوات تلك الولاية في المجمع الانتخابي[1]. فبموجب قاعدة التعددية، حتى عندما يدلي الناخبون بعدد من الأصوات الفردية يساوي عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم (وبالتالي يمكنهم تقسيم اقتراعهم بين الأحزاب إن شاؤوا)، يسمح تماسك الحزب عادةً لحزب الأغلبية باكتساح كل المقاعد أو جلها.

[1] - André Blias and Louis Massicotte, ibid.

يقضي تصويت الكتلة عادةً على أحزاب الأقليات داخل كل منطقة، لذا أُتي ببدائل في القرن التاسع عشر من أجل السماح بتمثيل بعض الأقليات داخل الدوائر متعددة الأعضاء باستخدام قاعدة التعددية. أحد تلك البدائل التصويت التراكمي المنقرض حاليا والذي اعتُمد في ولاية إلينوي حتى عام 1980.

يُمنح الناخبون عددًا من الأصوات يساوي عدد الأعضاء الذي سيتم انتخابهم كما يُسمح لهم بتجميع صوتين أو أكثر على مرشح واحد. كان من المتوقع أن يركز أنصار حزب الأقلية في كل دائرة قوتهم التصويتية على مرشح واحد لتعزيز فرصهم في الحصول على مقعد واحد على الأقل.

يهدف نظام الصوت المحدود الذي لا يزال يستخدم في انتخابات مجلس الشيوخ الإسباني، إلى تحقيق هدف مماثل من خلال طريقة مختلفة، حيث يُنمح كل ناخب عدد أصواتًا يقِل عن عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم (على سبيل المثال ، تنتخب معظم المقاطعات الإسبانية أربعة أعضاء في مجلس الشيوخ ، ويدلي كل ناخب بما يصل إلى ثلاثة أصوات لمرشحين مختلفين).

من المتوقع هنا أن لا يكون حزب الأغلبية قادرًا على أن يشغل جميع المقاعد إذا قدم حزب الأقلية مرشحًا واحدًا. نظام التصويت الواحد غير القابل للتحويل

(SNTV) بديل لنظام الصوت المحدود. اعتمدته اليابان حتى عام 1994 ، كما يزال استخدامه قائما في انتخاب معظم المشرعين في تايوان ، حيث يدلي الناخبون بصوت واحد في دائرة تنتخب بين ثلاثة وخمسة أعضاء[1].

شاعت في أمريكا اللاتينية إجراءات غير ناضجة تهدف لضمان تمثيل الأقليات وتحافظ على قاعدة التعددية في نفس الوقت قبل تقديم التمثيل النسبي. لا تزال تلك الإجراءات موجودة، ففي تشيلي ما بعد عهد بينوشيه دوائر مكونة من عضوين، حيث لا يحصل الحزب الرئيسي على المقعدين إلا إذا حصل على ضعف ما حصل عليه الحزب الذي جاء في المرتبة الثانية. ما عدا ذلك، يحصل كل من الحزبين الرئيسيين على مقعد واحد.

أما في مجلس الشيوخ الأرجنتيني المنتخب مباشرة حاليا، يذهب مقعدين في كل مقاطعة إلى الحزب المتصدر بينما يذهب المقعد الثالث للحزب الذي جاء في المرتبة الثانية في التصويت الشعبي.

---

[1] - Sung Min Han," Income inequality, electoral systems and party polarization", Volume54, Issue3, Pages 582-600, August 2015, p 591.

قدمت دول أخرى أنظمة انتخابات رئاسية تتضمن قاعدة التعددية مع بعض المؤهلات. في الأرجنتين، التي ألغت المجمع الانتخابي عام 1994، يُنتخب المرشح الحاصل على أكثرية الأصوات، بشرط أن تكون التعددية تساوي 45٪ على الأقل من الأصوات، أو أن تزيد عن 40٪ من الأصوات مقرونة بتقدم لا يقل عن 10 نقاط على المنافس الأقوى. وإلا فيتم إجراء جولة الثانية من الانتخابات. في حين تستلزم كوستاريكا أكثرية تمثل 40٪ على الأقل من الأصوات، وإذا تعذر ذلك، يتم إجراء انتخابات الإعادة. كما سنت إكوادور ونيكاراغوا إجراءات معقدة من هذا النوع في السنوات الأخيرة.

أنظمة الأغلبية

يزداد التعقيد بالحديث عن أنظمة الأغلبية. إن اعتماد الأغلبية دون وضع شروط إضافية يفسح المجال لعدم وجود فائز أصلا في حالة انتخابات من جولة واحدة، أو لتتابع في الاقتراع غير الحاسم إن لم يستبعد أي مرشح بعد كل جولة. يتم حل هذه المشكلات من خلال أحد المتغيرات الثلاثة التالية؛ تقتضي أنظمة جولة الإعادة الأغلبية خلال الاقتراع الأول. إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية، يتم إجراء

اقتراع ثانٍ ونهائي بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى، يُعرف في الولايات المتحدة باسم جولة الإعادة[1].

هذا هو النظام المستخدم في 19 من أصل 32 دولة تعتمد انتخابات رئاسية مباشرة تستخدم مالي نفس الطريقة في الانتخابات التشريعية. أما في أنظمة الأغلبية التعددية (المستخدمة في الانتخابات التشريعية الفرنسية)، لا يوجد مثل هذا التخفيض الكبير في عدد المتنافسين في الاقتراع الثاني (بالرغم من أنه قد يتم فرض عتبة للمرشحين المشاركين في الاقتراع الثاني) ، ويفوز المرشح الذي حصد أكثرية الأصوات.

يتعيّن على المرشح أن يتقدم للترشح في الاقتراع الأول حتى يسمح له بالمنافسة في الجولة الثانية، ولكن توجد حالات سابقة لبلدان كبرى لم تفرض مثل هذا الشرط[2].

ظهر التصويت البديل كخيار أقل تكلفة لأن كلتا الصيغتين تتطلبان إجراء جولة ثانية إذا لم يتم الوصول إلى الأغلبية في الجولة الأولى. فبدلاً من إدلاء الناخبين بأصواتهم لمرشح واحد، يقومون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية. يتم احتساب

1- André Blias and Louis Massicotte, ibid.

2- Octavio Amorim Neto and Gary W. Cox, Electoral Institutions, Cleavage Structures, and the Number of Parties, American Journal of Political Science. Idem.

التفضيلات الأولى مبدئيًا ، ويتم إعلان انتخاب المرشحين الفائزين بأغلبية هؤلاء. تؤخذ التفضيلات الثانية والأقل في الاعتبار فقط إذا لم يؤمن أي مرشح أغلبية التفضيلات الأولى. يتم استبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من التفضيلات الأولى، ويتم احتساب التفضيلات الثانية المعبر عنها في بطاقات الاقتراع الخاصة به ونقلها إلى متنافسين آخرين.

إذا أسفرت هذه العملية عن فائز تنتهي المسابقة. إذا لم يكن الأمر كذلك، يتم استبعاد المرشح الأضعف ثم المتبقي ويتم نقل التفضيلات اللاحقة على بطاقات الاقتراع الخاصة به (والتي تعني بعد ذلك التفضيلات الثالثة على بطاقات الاقتراع المنقولة والتفضيلات الثانية في بطاقات الاقتراع غير المنقولة) ، وهكذا دواليك إلى أن ينتج عن عمليات التصفية والانتقالات أغلبية واحدة من المرشحين المتبقين. كما هو الحال في جميع أنظمة الأغلبية الأخرى ، قد تؤدي الانتقالات إلى الفوز النهائي لمرشح لم يحصل على أكبر عدد من التفضيلات الأولى. يستخدم التصويت البديل في أيرلندا للانتخابات الرئاسية وفي أستراليا لانتخابات مجلس النواب.

التمثيل النسبي:

بحكم التعريف، يمكن استخدام التمثيل النسبي فقط في الدوائر متعددة الأعضاء، لأن استحالة توزيع مقعد واحد بين العديد من الأحزاب أمر واضح، إلا إن وزعت المقاعد على أساس زمني، وهو خيار لم يتبناه أي مشرع على حد علمنا.

هناك نوعان رئيسيان من أنظمة التمثيل النسبي فنظام القائمة هو النوع الأكثر استخدامًا على نطاق واسع في العالم، والنوع الآخر هو التصويت الواحد القابل للتحويل، وهو ساري المفعول في أيرلندا فقط.

نظم القائمة:

يتضمن وضع نظام قائمة التمثيل النسبي اتخاذ خمسة قرارات رئيسية بشأن تقسيم الدوائر والصيغة والمستويات والعتبات والتفضيلات للمرشحين. هناك العديد من الطرق المختلفة للجمع بين هذه المتغيرات، وهو ما يفسر عدم تشابه أنظمة التمثيل النسبي.

الدوائر الانتخابية: يتعلق الخيار الأول بحجم الدائرة الانتخابية. أحد أكثر الخيارات ملائمة لدقة التمثيل هو جعل الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة. لكلّ من إسرائيل

وهولندا وسلوفاكيا دائرة انتخابية وطنية واحدة تنتخب 120 و 150 و 150 عضوًا على التوالي.

اختارت الغالبية العظمى (26 دولة) من الدول التي تعتمد التمثيل النسبي التي شملها الكتاب دوائر انتخابية أصغر تتوافق حدودها عمومًا مع التقسيمات الفرعية الإدارية. على سبيل المثال، يتم انتخاب أعضاء الكونغرس الإسباني البالغ عددهم 350 عضوًا في 52 دائرة انتخابية: كل مقاطعة من المقاطعات الخمسين تشكل دائرة انتخابية، بالإضافة إلى سبتة ومليلية. والدائرتان الأخيرتان هما مقاطعتان ذات عضو واحد نظرًا لقلة عدد سكانها.

يتراوح عدد المقاعد في المحافظات من ثلاثة في سريا إلى 34 في مدريد. سمح حجم الدائرة الصغير الناتج لأكبر حزب بالحصول على أغلبية المقاعد بأغلبية الأصوات مرارًا وتكرارًا: في عام 2000، حاز الحزب الشعبي على 183 مقعدًا من أصل 350 بنسبة 44.5٪ من الأصوات.

الصيغة الانتخابية: يتعلق الخيار الثاني بطريقة توزيع المقاعد داخل كل منطقة. الخياران الأساسيان، والتي تستخدم قاسم، وطريقة الباقي الأكبر التي تستخدم الحصص النسبية.

تتطلب أساليب أعلى المتوسطات تقسيم عدد الأصوات لكل حزب على التوالي من خلال سلسلة من القواسم: تُخصص المقاعد للأحزاب التي حصلت على أعلى حاصل انتخابي، وقد يصل ذلك لإجمالي عدد المقاعد المتاحة. توجد ثلاث طرق مماثلة قيد الاستخدام حاليًا والتي تختلف حسب تسلسل القواسم. الأكثر شهرة واستخدامًا (18 دولة) هي صيغة D'Hondt التي تستخدم القواسم 1، 2، 3، 4، ...إلخ.

البديل المنطقي لذلك هي صيغة Sainte-Laguë "الأصلية" (المعروفة أيضًا بقاعدة العدد الفردي الصحيح)، حيث تكون القواسم 1، 3، 5، 7، إلخ. يمكن العثور على هذه النسخة الأصلية من صيغة Sainte-Laguë في النظام المختلط لنيوزيلندا. تُنتج عادةً توزيعًا غاية في التكافؤ للمقاعد، ميزة قد تفسر سبب وضع صيغة Sainte-Laguë "المعدلة".

الفرق الوحيد هو أن القاسم الأول يتم رفعه إلى 1.4 بدلاً من 1، وهي خطوة تُصعّب حصول الأحزاب الصغيرة على مقاعد. تُستخدم صيغة Sainte-Laguë المعدلة في الدنمارك (في الدوائر المحلية) والنرويج والسويد. من بين طرق أعلى المتوسطات الثلاثة، تخدم صيغة D'Hondt الأحزاب الأكبر، وهذا أمر مسلّم به.

أما صيغة Sainte–Laguë الأصلية فهي الأكثر احتمالية لتحقيق نتيجة متناسبة، وتتوسطّهما صيغة Sainte–Laguë المعدّلة[1].

تم تخصيص المقاعد في الدائرة المكونة من 12 عضوًا حسب الطرق الثلاثة بين الأحزاب الستة التالية: الزُّرق، 57000 صوت؛ البيض 26000 صوت؛ الحُمر، 25950 صوت؛ الخُضر، 12000 صوت؛ الصُّفر، 6010 صوت؛ والحزب الوردي، 3.050 صوت، ليكون مجموع الأصوات 130.010 أصواتًا. تختلف النتيجة قليلاً باختلاف الصيغة في هذه الحالة. أقوى حزب، الزُّرق، أفضل حالًا عند استخدام D'Hondt، بينما ثاني أضعف حزب، الصُّفر، يتمكن من تأمين مقعد واحد فقط عند استخدام صيغة Sainte–Laguë الأصلية.

تقوم طريقة الباقي الأكبر (LR) عملية من مرحلتين. أولا، يتم تقسيم عدد الأصوات لكل حزب على حصة انتخابية، ويتوافق العدد الكامل الناتج مع عدد المقاعد التي يحصل عليها كل حزب في البداية. ثانيًا، تُمنح المقاعد الشّاغرة للأحزاب التي لديها أكبر فائض من الأصوات غير المستخدمة (المعروفة باسم الباقي) بعد التقسيم.

---

[1] **Michael Gallagherv, Proportionality, disproportionality and electoral systems, Volume 10, Issue 1, March 1991, Pages 33-51A. SAINTE-LAGUË, La représentation proportionnelle et la méthode des moindres carrés, Annales scientifiques de l'É.N.S. 3e série,pp 44 -48.**

الاختلافات الوحيدة ضمن نظام الباقي الأكبر تتعلق بحساب الحصة الانتخابية. يمكن تقسيم إجمالي عدد الأصوات المُدلى بها في الدائرة الانتخابية إما على عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم (حصة هار) أو على عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم زائد واحد (حصة دْروب).

تُستخدم حصة هار LR–Hare في بنين وكوستاريكا والدنمارك والسلفادور وهندوراس وسلوفاكيا، وتُستخدم حصة دْروب LR–Droop في جمهورية التشيك واليونان وجنوب إفريقيا. ينتج عن رفع القاسم بمقدار وحدة واحدة حصة انتخابية متدنية، وعليه يبقى عدد ضئيل من المقاعد الشاغرة بعد التقسيم عادة، مما يقلل بشكل طفيف من تناسب النتيجة.

المستويات: في حين أن معظم الدول التي تعتمد التمثيل النسبي ممن شملها كتابنا قد اكتفت بمستوى واحد من الدوائر النتخابية (سواء كانت وطنية أو محلية)، لقد أضاف عدد معتبر من الدول مستوى ثاني من التوزيع من أجل تقليل التشوهات الناتجة عن تخصيص المقاعد في المستوى الأول. من الممكن وجود مستويان أو ثلاثة مستويات حتى. يوجد في بلجيكا 20 دائرة وتعمل مقاطعاتها العشر كمستويات

أعلى[1]. لقد كان اليونانيون أكثر الناس ولعًا باستخدام المستويات متعددة، حيث لديهم حاليًا 56 دائرة محلية و 13 دائرة إقليمية ودائرة وطنية واحدة.

قد يتّبع توزيع المقاعد في المستوى الأعلى ثلاث طرق أساسية. النهج الأول، الموجود الآن في جمهورية التشيك ورومانيا، يستلزم تجميعًا على المستوى الأعلى للبواقي الخاصة بالدوائر الانتخابية المحلية. في المستوى الأدنى (أي في الدوائر الانتخابية المبدئية)، يتم تقسيم أصوات الأحزاب على الحصة الانتخابية.

المستوى الأعلى هو المكان الذي يتم فيه تجميع المقاعد غير المخصصة في كل دائرة بعد التقسيم حسب الحصة وتوزيعها بين الأحزاب على أساس الباقي الذي تم جمعه من كل دائرة. يعمل هذا الإجراء عادة لصالح الأحزاب الصغيرة، حيث يسمح لهم بتعويض تأثير الهدر الناتج عن تشتت الأصوات التي حازوا عليها في الدوائر المحلية.

أحد الآثار المترتبة عن هذه التقنية هو أن عدد المقاعد المخصصة في المستوى (أو المستويات) الأعلى لا يحكمها القانون. فقد يختلف الأمر في واقع الأمر من انتخابات إلى أخرى، اعتمادًا على مدى انقسام الحزب، فكلما زاد انقسام الناخبين في

[1] -idem.

الدوائر الانتخابية، قل عدد المقاعد الممنوحة في هذه المرحلة الأولية، واعتمادا على الحصة الانتخابية المستخدمة أيضا. كما هو مذكور أعلاه، عادةً ما يَنتج عن حصة هار عدد مقاعد أقل في المستوى الأدنى مما ينتُج عن حصة دْروب.

يستخدم النهج الثاني في المستوى الأعلى كتصحيح. فيتم في هذه الحالة حجز عدد ثابت من المقاعد لتصحيح الإختلال بين الأصوات والمقاعد الذي ترتب عنه استخدام الدوائر الانتخابية المحلية صغيرة الحجم على المستوى الأعلى. السويد على سبيل المثال، مقسمة إلى 28 دائرة أساسية تنتخب مجتمعة 310 عضوا، فيُمنح 39 مقعد على المستوى الوطني لتصحيح الإختلالات. يشمل توزيع هذه المقاعد الـ 39 العمليات التالية: أولا، يُوزّع العدد الإجمالي للمقاعد، وهو 349 (310 + 39) بين الأحزاب على أساس مجموع أصواتهم كأن السويد دائرة انتخابية وطنية واحدة. يُقارن بعد ذلك تخصيص المقاعد الناتج مع التوزيع الفعلي لمقاعد الدوائر 310.

عندما يحوز حزب ما على مقاعد أقل مما يستحق بموجب الحساب الوطني، يُعوض الفارق بمقاعد وطنية. وهكذا تُصحح الاختلالات التي نشأت على مستوى الدوائر على المستوى الوطني. يستخدم هذا النوع من المستوى الأعلى التصحيحي

في النمسا والدنمارك والسويد والنرويج وجنوب إفريقيا. لتحالف المقاطعات في بلجيكا تأثير تصحيحي أيضا يعتمد إجراءات مختلفة لا تنص على عدد ثابت من المقاعد التصحيحية.

يقتضي الخيار الثالث على أن يتم اختيار الأعضاء المنتخبين على المستوى الأعلى بشكل مستقل عن الأعضاء المنتخبين على مستوى الدوائر الأساسية. بولندا لديها 391 عضوا منتخبا في 52 دائرة باستخدام صيغة D'Hondt. هناك أيضًا دائرة انتخابية وطنية، حيث يتم توزيع 69 مقعدًا على أساس مجاميع الأحزاب الوطنية وفقًا لصيغة D'Hondt ، ليصل بذلك الحجم الإجمالي للهيئة التشريعية إلى 460. يسود هذا النوع من الترتيب أيضًا في نيكاراغوا والسلفادور.

عادةً ما يقلل تعدّد المستويات التشوهات، شرط عدم وجود عتبة تمنع الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد وطنية. في حالة وجود مثل هذه العتبات، يمكن أن يمنح المستوى الأعلى مكافأة للأحزاب الأكبر[1].

عتبات الحسم: يأخذنا هذا إلى البعد الرابع للتمثيل النسبي، وهو وجود عتبات قانونية للاستبعاد في معظم البلدان التي تعتمد التمثيل النسبي. نادرًا ما يكون

[1] -ANDRÉ BLAIS and LOUIS MASSICOTTE, op.cit, p 50.

السياسيون على استعداد لإتباع مبدأ ما إتباعا تامّا. فكما توضح الفقرات السابقة، هناك العديد من الطرق التي تعطي "الأسبقية" للأحزاب الأقوى على حساب تلك الضعيفة، ويَشمل هذا أنظمة التمثيل النسبي أيضا.

فعندما يكون تأثير استخدام أساليب تقليل التناسب الأخرى (مثل قاعدة D'Hondt أو الدوائر الانتخابية صغيرة الحجم) دقيقا ويصعب قياسه إلا على مهندسي الانتخابات المتمرسين، تنص عتبة الحسم بشكل صريح على أن الأحزاب السياسية التي تفشل في تأمين نسبة معينة من الأصوات تُحرم من التمثيل البرلماني، سواء على مستوى الدوائر أو على المستوى الوطني، أو على ان لأقل من بعض المقاعد التي يحق لهم الحصول عليها.

عتبات الحسم ذائعة الصيت، إذ يوجد عشرة دول فقط ممن تعتمد أنظمة التمثيل النسبي ولا تفرض أيًا منها، في حين تفرضها 19 دولة. منها ثمانية لها عتبات محلية، وسبعة لها عتبات وطنية، بينما تجمع كل من اليونان وبولندا ورومانيا والسويد بين العتبات المحلية والوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تفرض العديد من الأنظمة المختلطة عتبات على مستوى التمثيل النسبي. كما قد يشترط القانون نسبة مئوية ثابتة من أصوات الناخبين على المستوى الوطني أو المحلي، أو عددًا معينًا

من الأصوات أو المقاعد على مستوى الدائرة الانتخابية، من أجل استحقاق مقاعد على المستوى الوطني. فتُفرض في أوروبا الشرقية عتبات أعلى أحيانًا على الائتلافات.

أكثر العتبات شهرة هي القاعدة الألمانية، التي تستبعد من المجلس التشريعي الاتحادي الألماني، أو البوندستاغ، أي حزب يفشل في الحصول على 5٪ من الأصوات الوطنية أو يفشل في انتخاب ثلاثة أعضاء في دوائر ذات انتخاب فردي. تذهب تركيا أبعد من ذلك، كونها تطالب بنسبة 10٪ من الأصوات الوطنية لتأمين مقعد محلي، تليها بولندا بحد أدنى على المستوى الوطني قدره 7٪ للمقاعد الوطنية. بينما تتطلب جميع البلدان الأخرى 5٪ أو أقل من الأصوات الوطنية أو الإقليمية.

ترسل عتبات الحسم رسالة واضحة وصريحة مفادها أن الأحزاب الهامشية لا تعتبر لاعبًا مناسبًا في الساحة البرلمانية. ونظرًا لعدم وجود سبب منطقي لاختيار عتبة 1٪ بدلاً من 10٪، تكون هذه العتبات أكثر عرضة للتحديات الدستورية والسياسية. عندما يفشل العديد من الأحزاب في الوصول إلى العتبة، قد يكون العدد الإجمالي للناخبين غير الممثلين مرتفعًا جدًا. انتخابات مجلس الدوما الروسية لسنة 1995 حالة متطرفة عن هذا، حيث فشل حوالي 40 حزبا في تجاوز عتبة 5٪، فتمت

إضافة مجموع الأصوات التي حازوا عليها إلى 49.5٪ من مجموع الأصوات المدلى بها[1].

اختيار المرشحين: تؤدي أنظمة التعددية والأغلبية إلى انتخاب الفرد، بينما تُوزع المقاعد في التمثيل النسبي. وهذا يسلط الضوء على حقيقة أن الشغل الشاغل لمؤيدي التمثيل النسبي هو حصول كل حزب على عدد من المقاعد يتوافق مع عدد الأصوات التي حصل عليها. إن كان التنافس الانتخابي حاليا معارك بين المنظمات الحزبية في الأساس، فإن التمثيل النسبي هو بالتأكيد النظام الذي يودي بهذا المنطق للنهاية.

يمكن ملاحظة ذلك من خلال انتشار القائمة المغلقة في الدول التي تعتمد التمثيل النسبي، حيث لا يُسمح للناخبين بالتعبير عن أي تفضيل للمرشحين الفرديين ويتم انتخاب الأعضاء بالترتيب المحدد في قائمة الحزب. تتبع هذه الطريقة ما لا يقل عن 17 دولة تعتمد على التمثيل النسبي، بينما تستخدمها بولندا في المستوى الأعلى. يمكن للناخبين التعبير عن تفضيلهم لمرشح واحد أو أكثر ضمن قائمة الحزب التي صوتوا لها في 11 نظامًا للتمثيل النسبي، بما في ذلك المستوى الأدنى

[1] - ANDRÉ BLAIS and LOUIS MASSICOTTE, op.cit, p 50.

في بولندا. يمكن القيام بذلك بطرق مختلفة: حيث يجوز للناخبين التصويت لحزب ما وتحديد اسم أحد مرشحيه (بلجيكا) ، أو يمكنهم تحديد اسم مرشح واحد ويتم احتساب هذا التصويت باعتباره تصويتًا حزبيًا (فنلندا). تزيد هذه التفضيلات من احتمالية تغيير تسلسل المرشحين في القائمة الحزبية وفقًا لرغبات الناخبين، ونادرًا ما يحدث هذا. نظام القائمة الحرة أو Panachage الموجود في سويسرا نظام يمنح الناخبين أعلى درجات الحرية، حيث يساوي عدد الأصوات عدد المقاعد الموجودة في الدائرة الانتخابية، وباستطاعتهم توزيع هذه الأصوات بحرية بين المرشحين بغض النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه[1].

الصوت الواحد القابل للتحويل

غالبًا ما تُذمّ أنظمة قوائم التمثيل النسبي لأنها تمنح الأحزاب سيطرة كبيرة على اختيار المشرعين. وعليه يحضا التصويت الواحد القابل للتحويل (STV) بالتأييد لأنه شكل من أشكال التمثيل النسبي الذي يلغي القوائم الحزبية، مما يمنح الناخبين حرية أكبر. يتم انتخاب الأعضاء في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء في أنظمة

[1] - Lieven De Winter, Marc Swyngedouw, Patrick Dumont**, Party System(s) and Electoral Behaviour in Belgium**, 1st Edition, First Published, Routledge , 2009, pp 11-12.

القوائم، ومع ذلك، يتم تجميع المرشحين في ورقة اقتراع واحدة ليقوم الناخبون بترتيبهم كما هو الحال في نظام الصوت البديل. لا يوجد التزام للناخبين بالتعبير عن تفضيلاتهم لمرشحي حزب واحد، مما يجعله مثالًا عن نظام القائمة الحرة.

يتم احتساب أصوات التفضيل الأول فقط في البداية ويتم احتساب حصة دْروب الخاصة بالدائرة الانتخابية، ويُنتخب المرشحون الذين تساوي أصوات التفضيل الأولى خاصّتهم الحصة أو تزيد عنها. يتم تحويل الأصوات الفائضة المُدلى بها للفائزين (أي عدد الأصوات الزائدة عن الحصة) إلى المرشحين الآخرين المتبقين على أساس التفضيلات الثانية. عندما تُنقل جميع فوائض الفائزين وتبقى المقاعد الشاغرة، يُستبعد المرشحون الأضعف ويتم تحويل أصواتهم بالمثل إلى المرشحين الباقين، حتى يتم ملء جميع المقاعد.

مع أن الدعوة إلى تبنّي هذا النظام اشتدت لأكثر من قرن في الأوساط الإنجليزية والأمريكية، إلا أن أيرلندا هي الدولة الوحيدة التي استخدمته في انتخابات المجلس

الأول، بينما يتم أيضًا انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الأسترالي بواسطة نظام الصوت الواحد القابل للتحويل[1].

النظم الانتخابية المختلطة

من الممكن تقنيًا المزج بين أنظمة انتخابية مختلفة من أجل ابتكار نظام هجين أو "مختلط". لا يتفق جميع العلماء على معنى هذا التعبير، لكنّنا نعرّف النظام المختلط على أنه نظام يتم فيه استخدام صيغ مختلفة (التعددية والتمثيل النسبي ،والأغلبية والتمثيل النسبي) في وقت واحد وفي انتخابات واحدة.

غالبًا ما كانت الأنظمة المختلطة تُرفض قبل التسعينيات باعتبارها شذوذًا أو صيغًا انتقالية أو حالات من التلاعب الواضحة والمحكوم عليها بالزوال. قد يكون الوقت مناسبا لمراجعة مثل هذه التعميمات، حيث أن 16 دولة (بما في ذلك ألمانيا واليابان وإيطاليا وروسيا) لديها أنظمة مختلطة. تتم أيضًا الانتخابات في البرلمان الاسكتلندي وفي جمعية ويلز الوطنية في ظل أنظمة مختلطة، بالإضافة إلى 13 من مجموع 16 مجلسًا في ألمانيا.

[1] - Nils-Christian Bormann a , Matt Golder, Democratic Electoral Systems around the world, 1946–2011, a Center for Comparative and International Studies, ETH Zurich, Haldeneggsteig 4, CH-8092 Zurich, Switzerland b Pennsylvania State University, Department of Political Science, 306 Pond Laboratory, University Park, PA 16801, USA, 2013, pp 363-364.

توجد ثلاث طرق على الأقل لخلط نظام التمثيل النسبي إما مع قاعدة التعددية أو مع قاعدة الأغلبية. أبسط طريقة (والتي نقترح أن نسميها بالتعايش) هي تطبيق التمثيل النسبي في بعض أجزاء الإقليم الوطني، وتطبيق إما التعددية أو الأغلبية في باقي الوطن. يُستخدم في انتخابات مجلس الشيوخ الفرنسي نظام الأغلبية في الدوائر ذات المقعد الواحد أو المقعدين، بينما يسود التمثيل النسبي في الدوائر التي ينتخب فيها ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ أو أكثر (حوالي 70٪ من جميع المقاعد)[1].

النوع الثاني للنظام المختلط يتضمن وجود مستويين من الأعضاء على نطاق وطني (يُنتخب بعضهم حسب التمثيل النسبي، ويُنتخب الآخر حسب التّعددية أو الأغلبية). تُعد اليابان مثالاً على هذا النوع من النظام المختلط بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1994، والذي يُدعى بالنظام المتوازي. يُنتخب 300 عضو من أعضاء مجلس النواب في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد بموجب نظام الفائز الأول، بينما يتم انتخاب 200 الآخرين (180 عضوا منذ عام 2000) في 11 دائرة انتخابية إقليمية عن طريق التمثيل النسبي. حاله حال النظام الروسي، باستثناء أن الأعضاء المنتخبين عن طريق التمثيل النسبي يمثلون نصف المجموع ويتم انتخابهم

[1] - Louis Massicotte , Andre´ Blais, Mixed electoral systems: a conceptual and empirical survey, Electoral Studies 18 (1999) 341–366, De´partment de science politique, Universite´ de Montre´al, C.p. 6128, Succ. centre-ville, Montre´al, Quebec, Canada H3C 3J7, 1999, pp 342-346.

في دائرة انتخابية وطنية واحدة. أما تايوان فتضم 125 عضوًا يتم انتخابهم عن طريق التصويت الواحد غير القابل للتحويل على نطاق 27 دائرة انتخابية، بالإضافة إلى 36 عضوًا منتخبًا على المستوى الوطني باستخدام التمثيل النسبي.

لا تُوزّع مقاعد التمثيل النسبي لتصحيح التشوهات الحزبية الناتجة عن تطبيق قاعدة التعددية في الدوائر ذات المقعد الواحد في النظامين الياباني والروسي، بحيث تتم انتخابات كل مستوى بشكل مستقل عن الآخر. أفضل مثال على النوع الثالث من النظام المختلط هو النظام الألماني، حيث يتم توزيع مقاعد التمثيل النسبي بطريقة تصحيحية، وذلك لتعويض الأحزاب الضعيفة صاحِبت الأداء السيئ في الانتخابات على مستوى الدوائر ذات المقعد الواحد.

ولتشكيل برلمان يحصل فيه كل حزب على نصيب منصف المقاعد. وهكذا يضم البوندستاغ 328 عضوًا يتم انتخابهم بالأغلبية في الدوائر ذات المقعد الواحد، بالإضافة إلى 328 من مقاعد التمثيل النسبي في دائرة انتخابية وطنية واحدة. يدلي الناخبون بصوتين، الأول لمرشح في الدائرة ذات المقعد الواحد الخاصة بهم، والثاني لحزب ما[1].

[1] - Louis Massicotte, idem.

يتطلب تخصيص المقاعد أولاً توزيع 656 مقعد عن طريق التمثيل النسبي الذي يتم على أساس الأصوات الثانية أو "الحزبية" التي يدلي بها الناخبون (صيغة LR– Hare)، ثم تُقارن نتائج هذا الحساب بالتوزيع الفعلي ل 328 مقعد بين الأحزاب.

تُمنح المقاعد 328 الأخرى بعدها ليكون بذلك التوزيع النهائي لـ 656 مقعدًا متكافئا تماما. انتقى النيوزيلنديون صيغة قريبة من الصيغة الألمانية في عام 1993، ووصل النظام الإيطالي عام 1994 إلى نفس الغاية الإصلاحية من خلال إجراءات أكثر تعقيدًا، توفر المكسيك مقاعد التمثيل النسبي لضمان وجود بعض أعضاء المعارضة في مجلس النواب، بينما يكون للحزب الحاكم عادةً حصة الأسد على مستوى الدوائر ذات المقعد الواحد. تمزج كل هذه الحالات بين التعددية وشكل من أشكال التمثيل النسبي.

يُعد النظام الانتخابي في المجر واحدا من أكثر الخلطات البيزنطية التي تمت تجربتها على الإطلاق. إنه نظام متوازي عموما، حيث يتم انتخاب 176 عضوًا باستخدام نظام الأغلبية في الدوائر ذات المقعد الواحد بينما يتم انتخاب 152 عضوًا باستخدام صيغة من طريقة التمثيل النسبي D’Hondt على مستوى 20 دائرة إقليمية. ومع ذلك، يتم تخصيص 58 مقعدًا وطنيًا إضافيًا على المستوى الوطني

لغرض تصحيحي تُوزّع حسب نظام التمثيل النسبي على أساس الأصوات المدلى بها للمرشحين الذين هزموا على المستويين الآخرين.

قد تستخدم دولة ما نظاما انتخابيا واحدا على جميع المستويات، ولكنها قد تلجأ أيضًا إلى استخدام صيغ مختلفة لمستويات مختلفة. فتستخدم فرنسا على سبيل المثال، صيغة الجولتين للانتخابات الرئاسية، وصيغتي التعددية والأغلبية في الدوائر ذات المقعد الواحد للانتخابات التشريعية والإدارية، وصيغة الأغلبية في الدوائر متعددة الأعضاء لانتخابات مجلس الشيوخ في المقاطعات الإدارية الصغيرة وللانتخابات البلدية في الدوائر الصغيرة، وصيغة D’Hondt في دائرة وطنية للانتخابات الأوروبية وفي الإدارات الأكبر لانتخابات مجلس الشيوخ.

تنتخب الدوائر الكبرى أعضاء المجالس عادة في دائرة انتخابية واحدة، من خلال إجراء فريد من نوعه، حيث يتم تخصيص نصف المقاعد للقائمة التي ضمنت الأغلبية المطلقة من الأصوات في الاقتراع الأول (أو التعددية في الثانية)، بينما يتم توزيع النصف الآخر على جميع القوائم (بما في ذلك القائمة صاحبت الصدارة) باستخدام صيغة D'Hondt. يُستخدم حاليا شكل من أشكال تلك الصيغة الأصلية (والتي نقترح أن نسميها بالاندماج) في الانتخابات الإقليمية. من الشائع جدًا أن

يختلف النظام الانتخابي المستخدم لانتخاب مجلس النواب عن النظام المستخدم لانتخاب مجلس الشيوخ اختلافا تامًا في البلدان التي تنتخب مجلس النواب عن طريق الانتخاب المباشر[1].

تؤدي الظروف السياسية في بعض الأحيان إلى ترتيبات معقدة. ففي مالطا، أين يسود نظام الصوت الواحد القابل للتحويل، حصل حزب العمل في عام 1981 على أغلبية المقاعد في حين حصل الحزب الآخر على أكثر من 50٪ من الأصوات. أدى الغضب العام إلى إنشاء آلية "شبكة أمان"، التي تضمن زيادة تمثيل الطرف المتضرر للحصول على الأغلبية في حال ما تكرر حدوث هذا. استُخدمت شبكة الأمان منذ ذلك الحين مرتين.

تميل الأنظمة الانتخابية إلى الاستقرار إجمالا. فقد تشبثت دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا بنفس النظام منذ نشأتها. بينما تحولت دول أخرى مثل معظم الدول الأوروبية القارية، من نظام الأغلبية أو التعددية إلى نظام التمثيل النسبي الذي لم يحيدوا عنه من ذلك الحين. غيرت دول قليلة، مثل فرنسا واليونان، أنظمتها بشكل متكرر من التعددية أو الأغلبية إلى التمثيل النسبي. لقد شهدت

[1] - Louis Massicotte, ibid.

التسعينيات إصلاحات انتخابية كبيرة في اليابان وإيطاليا ونيوزيلندا دفعت لها خيبة الأمل تجاه السياسيين على ما يبدو. جاءت تلك التغييرات من خارج البرلمان (باستثناء اليابان) على يد المواطنين من خلال الاستفتاءات، ومع ذلك لم تُلبي النتائج جميع التوقعات.

العواقب السياسية للأنظمة الانتخابية

يوجد نوعان متمايزان من العواقب: تلك التي تحدث قبل التصويت وتلك التي تحدث بعد التصويت. حسب دوفيرجر (1951)، يمكن أن نسمي النوع الأول بالعواقب النفسية والثاني بالعواقب الميكانيكية. تنجم العواقب الميكانيكية مباشرة من القواعد الانتخابية، بينما تتعلق العواقب النفسية بردّ فعل الأحزاب والناخبين تجاه تلك القواعد: فقد يتغير موقفهم بسبب توقعاتهم حول الآثار الميكانيكية للأنظمة الانتخابية وحول كيفية تفاعل الجهات الفاعلة الأخرى. تؤثر التأثيرات النفسية على التصويت، وتؤثر التأثيرات الميكانيكية على نتيجة الانتخابات بالنظر إلى التصويت.

التأثير السلوكي

يمكن أن تؤثر القواعد الانتخابية على سلوك الأحزاب والناخبين. بخصوص الأحزاب، يَطرح سؤالان نفسهما. أولاً، هل يعتمد عدد الأحزاب المتنافسة في الانتخابات على القواعد الانتخابية؟ يبحث كاتس (1997) في أكثر من 800 انتخابات أجريت في 75 دولة على مدى أكثر من قرن ويقارن العدد الفعلي للأحزاب التي تعمل بأنظمة مختلفة. يبلغ متوسط العدد 9 في أنظمة التمثيل النسبي وأنظمة الأغلبية في الدوائر ذات المقعد الواحد و6 في أنظمة التعددية الدوائر ذات المقعد الواحد.

وعليه تمتنع النخبة من تشكيل أحزاب جديدة في أنظمة التعددية لأنهم على دراية بمدى صعوبة فوز الأحزاب الصغيرة بمقاعد. بينما يكاد يساوي عدد الأحزاب التي تعمل بنظام الأغلبية مع تلك التي تعمل بانتخابات التمثيل النسبي. وهذا يؤكد حقيقة أن انتخابات الأغلبية تختلف تمامًا عن انتخابات التعددية، وهذه نقطة سنعود إليها أدناه.

يستجيب قادة الأحزاب للحوافز التي أوجدتها القواعد الانتخابية، ولكن لا تكون تلك الاستجابة تلقائية. يتضح هذا بجلاء من خلال التحليل الشامل الذي أجراه جونثر

(1989) لتأثير القانون الانتخابي على النّخب الحزبية في إسبانيا. فكما سبق ذكره أعلاه، يتبنّى هذا البلد نظام التمثيل النسبي، ولكنه يحتوي على العديد من الميزات التي تجعله غير نسبي بشكل مدهش. يجب أن يردع النظام الانشقاقات وأن يُحفز الاندماجات بين الأحزاب.

ومع ذلك لم يحدث من ذلك شيء يذكر، ويُعزى ذلك إلى أن قادة الأحزاب أخطأوا في تقدير مستوى دعمهم المحتمل، وكذا إلى أن رفع التمثيل البرلماني إلى الحد الأعلى على المدى القصير أقل أهمية من الأهداف السياسية الأخرى. يعتبر تحليل جونثر تذكيرًا مفيدًا بأن القواعد الانتخابية تخلق الحوافز فقط، ولا تحدد السلوك. حوافز تترك بصماتها على المدى الطويل[1].

السؤال الثاني هو ما إذا كانت القواعد الانتخابية تؤثر على استراتيجيات الحزب. نظر كاتز (1980)في هذا الأمر من قبل، فقد وضّح أن التمثيل النسبي وحجم الدائرة الانتخابية الكبير يزيدان من التوجه الأيديولوجي للأحزاب، في حين يُضعف السماح للناخبين بالتعبير عن تفضيلاتهم بين المرشحين داخل نفس الحزب من

[1] - André Blias and Louis Massicotte, op.cit, p 56.

التماسك الحزبي. فعلى المرشحين شن حملة مستقلة في الحالة الثانية حسب ما جاء به كاتز، وهذا يضعف الترابط الحزبي.

من منظور الناخبين، السؤال الذي جذب أكبر قدر من الاهتمام هو وجود أو عدم وجود تصويت استراتيجي أو تكتيكي في أنظمة التعددية[20]. لنفترض أن هناك ثلاثة مرشحين في الانتخابات: أ ، ب ، ج. ضع في اعتبارك الناخبين الذين يفضلون المترشح "ج"، ثم "ب"، ثم "أ"، وليكن في علمك أن المرشح "ج" لا يحظى بشعبية وأن فرصه في الفوز ضئيلة جدًا. هؤلاء الناخبون لديهم خيار التصويت لمرشحهم المفضل أو التصويت بشكل استراتيجي لمرشحهم المفضل الثاني، لأن هذا المرشح لديه فرصة أفضل لهزيمة المرشح الذي لا يحبّذون فوزه (كوكس 1997).

لقد بحث عدد من الدراسات في كيفية تأثير إقبال المرشح على التصويت في الانتخابات التعددية. أظهر بلاك (1978) وكايين (1978) أن الميل للتصويت لخِيار ثانٍ مرتبط بتقارب السباق في الدائرة الانتخابية (كما يتضح من النتيجة الفعلية للانتخابات). أما أبرامسون وآخرون (1992) فقد ذهب إلى أبعد من ذلك وقال أن التصويت في الانتخابات التمهيدية الأمريكية يعكس تفضيلات وتصورات حول قابلية المرشحين. كما حسّن كل من بلايس ونادو(1996) ، وألفاراز وناجلر

(2000)، وكذا بلايس وآخرون (2001) التحليل وقدّروا عدد الناخبين الذين أدلوا بأصوات إستراتيجية، أي أنهم صوّتوا لحزب آخر آخذين بعين الحسبان فرص الأحزاب المختلفة للفوز في دائرتهم الانتخابية. قُدّرت نسبة التقدير بحوالي 5٪، مما يشير إلى وجود التصويت الاستراتيجي ولكنه يشير أيضا إلى أنها ظاهرة غير منتشرة[1].

وهذا يطرح السؤال حول ما إذا كانت الاعتبارات الإستراتيجية تلعب دورًا في التمثيل النسبي أو نظام انتخابات الأغلبية. من المتوقع أن تُسفر عتبات الحسم الموجودة في أنظمة التمثيل النسبي عن قَدْر من التصويت الاستراتيجي. إذا توقع الناخب أن لا يحصل حزبه المفضل على الحد الأدنى المطلوب من الأصوات، يكون عليه الاختيار بين التصويت لذلك الحزب على الرغم من تضاؤل أو انعدام فرص تمثيله في البرلمان، ودعم حزب آخر من المرجح اجتيازه لتلك العتبة.

الدليل الوحيد الذي لدينا على هذا قدمه جنثر (1989)، حيث وضّح أنه من غير المرجح أن يصوت للأحزاب الصغيرة من الذين يتعاطفون معها على مستوى الدوائر الصغيرة، بوجود عتبات عالية[21]. هل يتردد الناخبون في أنظمة التمثيل النسبي في

[1] - André Blias and Louis Massicotte, op.cit, p 59.

التصويت للأحزاب التي تُعد فرصها ضئيلة في أن تكون جزءًا من الحكومة؟ هذا هو السؤال الأشد إثارة للاهتمام، والذي لم تتطرق له البحوث بعد.

في نظام الجولتين الانتخابي، تتعلّق المسألة بما إذا كان الناخبون يعبرون عن تفضيلاتهم الصريحة في الاقتراع الأول وهم على دراية بقدرتهم على إبداء رأي آخر خلال الاقتراع الثاني. ليس هناك شك في أن التصويت على الاقتراع الأول لا يعكس فقط التفضيلات، وأن الاعتبارات الإستراتيجية تلعب دورًا في الانتخابات التشريعية الفرنسية لعام 1978 على سبيل المثال، صوت عدد كبير من مؤيدي حزب التجمع من أجل الديمقراطية على حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية في الدوائر الانتخابية التي فاز فيها الحزب الأخير في الانتخابات السابقة، وبالتالي كان من المرجح أن يَهزم اليسار.

يجب أن نلاحظ أيضًا نمطًا مثيرًا للفضول حدده بارودي (1978): يميل التحالف الانتخابي الذي يحصل على أصوات أكثر خلال الاقتراع الأول إلى خسارة الأصوات في الاقتراع الثاني، وما من سبب واضح ودقيق لحدوث ذلك[23]. إنها حالة مثيرة للاهتمام لردود فعل الناخبين تجاه الإشارة الجماعية خلال الاقتراع الأول.

التأثير الآلي

يحدد قانون الانتخابات كيفية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، وبالتالي فإن المسألة التي تتعلق بصفة مباشرة بالتأثير الميكانيكي للأنظمة الانتخابية هي العلاقة بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب ونسبة المقاعد التي يفوز بها في المجلس التشريعي. ومنه يتفرع سؤالان يخصّان نتائج الانتخابات: عدد الأحزاب الممثلة في المجلس التشريعي، ووجود أو عدم وجود أغلبية برلمانية.

الأصوات والمقاعد

كتاب راي الأساسي (1967) هو نقطة البداية. فقد راجع راي حصص المقاعد مقارنة بحصص التصويت بموجب نظام التمثيل النسبي وبموجب صيغ التعددية وصيغ الأغلبية. وجد معامل الانحدار 1.07 للتمثيل النسبي و معامل الانحدار 1.2 للتعددية والأغلبية. تمنح جميع الأنظمة ميزة للأحزاب القوية ولكن يقِل وضوح هذا التحيز في أنظمة التمثيل النسبي. يبلغ متوسط الإضافة الذي يخدم الحزب الأقوى 8% في أنظمة التعددية والأغلبية، و1% في حالة التمثيل النسبي.

لم ينظر هذا النوع المحدد من البحث من منظور دولي لسوء الحظ، فقد شملت بعض الدراسات بلدان محددة وعزّزت التحليل من خلال دمج عوامل أخرى مثل

تركيز التصويت (سانكوف وميلوس 1972، 1973) والأداء النسبي للأحزاب في الدوائر الانتخابية ذات الأحجام المختلفة (سبافورد 1970)، لكننا لم نقم بتحديث ومراجعة التقديرات المتعلقة بالعلاقة الأساسية بين المقعد والصوت في مختلف أنواع الأنظمة الانتخابية[1].

اقترح Taagepera 1986 منظورًا جديدًا جذريًا لهذه المسألة. انطلق من منطلق القانون المكعب للانتخابات التعددية الذي تمت صياغته في بداية القرن، والذي تساوي بموجبه نسبة المقاعد التي فاز بها حزبان مكعب نسبة أصواتهما. كما أظهر Taagepera أن أنسب أُس ليس ثلاثة بالضرورة، بل هو لوغاريتم إجمالي عدد الأصوات مقسومًا على لوغاريتم إجمالي عدد المقاعد. فقام بتمديد النموذج ليشمل انتخابات التمثيل النسبي، حيث يعتمد الأُسي على حجم الدائرة الانتخابية وكذلك على إجمالي عدد الأصوات والمقاعد.

عمل Taagepera مميز لأنه يقترح نموذج يمكن تطبيقه على جميع الأنظمة الانتخابية، مما يعد تحسنا كبيرا. يعتبر عملTaagepera فيما يخص الانتخابات التعددية مقنعًا للغاية، خاصة في إظهار تفوق نموذجه على قانون المكعب. ومع

[1]- André Blias and Louis Massicotte, op.cit, p 60.

ذلك، لا يتضح أنه أفضل من النماذج المقترحة من قبل سبافورد أو سانكوف وميلوس. لهذا ما زلنا نفتقر إلى تقييم مقارن منهجي لهذه الأساليب المختلفة.

فيما يتعلق بانتخابات التمثيل النسبي، يشدد تاحيبيرا وشوجارت (1989) على التأثير الكبير لحجم الدائرة الانتخابية. كما أظهر راي (1967) أن حجم الدائرة الانتخابية يؤثر كثيرا على درجة تكافؤ نظام التمثيل النسبي بالفعل، ولكنه لم يأخذ بعين الاعتبار وجود مقاعد تعديل خارج نطاق الدوائر الانتخابية أو عتبات قانونية. ابتكر تاحيبيرا وشوجارت إجراءً معقدًا لمقياس الحجم الفعال يتضمن كل هذه العناصر[1].

عدد الأحزاب في البرلمان

يقول دوفيرجر (1951) أن قاعدة التعددية تُحبّذ نظام الحزبين بينما يؤدي نظام الأغلبية (مع الاقتراع الثاني) ونظام التمثيل النسبي إلى التعددية الحزبية. كما أردف بأن وحدها العلاقة بين قاعدة التعددية ونظام الحزبين من اقتربت من أن تكون قانون اجتماعي حَق. استنتج ريكر (1986) أن جوهر ما جاء به دزفيرجر

[1] - REIN TAAGEPERA, The Number of Parties As a Function of Heterogeneity and Electoral System, Comparative Political Studies, 32(5), University of California, Irvine and Tartu University, Estonia, pp 531-535.

صحيح. يوجد ارتباط بين التمثيل النسبي والتعددية الحزبية، ولكنه ارتباط احتمالي فقط. فمن وجهة نظر ريكر، فإن العلاقة بين التعددية ونظام الحزبين أقوى بكثير. ويشير إلى استثناءين فقط هما الهند وكندا، ويقترح قانونًا منقحًا يراعي هذين الاستثناءين. ولكن ليس هذا مقنعًا كفاية، حيث أن عدد الحالات التي تدعم القانون قليلة جدا، كما بالكاد يمكن وصف بريطانيا بنظام ثنائي الحزب، على الأقل فيما يخص بتوزيع الأصوات.

يطرح هذا السؤال حول طريقة عد الأحزاب. إحدى الطرق البسيطة هي حساب عدد الأحزاب الممثلة في الهيئة التشريعية. لكن لم تقارِن أي دراسة الأنظمة الانتخابية على أساس هذا المعيار لسوء الحظ. تركز الاهتمام بدلا من ذلك على قياس العدد "الفعال" للأحزاب الذي يزِنُ الأحزاب حسب قوتها الانتخابية.

الإجراء الأكثر شيوعًا هو الإجراء الذي اقترحه تاحيبيرا ولاكسو (1979)، حيث يساوي العدد الفعلي للأحزاب 1 مقسومًا على مربع مجموع حصص التصويت. يقترح مولينار (1991) مؤشرا يعطي وزنا خاصا للحزب الأكبر. كما يوضح ليبهارت (1994)، أن لكِلا الإجراءان مزايا ونقائص ويُعطيان إلى نتائج مماثلة في معظم الحالات.

يقارن ليبهارت (1994) العدد الفعلي للأحزاب البرلمانية على نطاق مختلف الأنظمة. المتوسط هو 2.0 في التعددية و 2.8 في الأغلبية و 3.6 في أنظمة التمثيل النسبي. العامل المهم الوحيد في أنظمة التمثيل النسبي هو العتبة. ضمن العينة التي تم فحصها ليبهارت، تتراوح نسبة العتبة من 1٪ إلى 13٪؛ يتم تخفيض العدد المؤثرة للأحزاب بمقدار 1 عندما تفوق العتبة نسبة 8٪[1].

هل توجد أغلبية برلمانية؟

الهدف النهائي للانتخابات هو تعيين حاكم. أما السؤال الحاسم فيما يتعلق بالأنظمة البرلمانية هو ما إذا كانت الانتخابات تسمح بتشكيل حكومة أغلبها ينتمي لحزب واحد. من الواضح أن الأغلبية البرلمانية نادرة في أنظمة التمثيل النسبي. فقد أفاد بلايس وكارتي (1987)، في دراسة لهما لـ 510 انتخابات في 20 دولة على مدار قرن تقريبًا، أن 10٪ من انتخابات التمثيل النسبي أنتجت مثل هذه الأغلبية. بينما وجد ليبهارت (1994) الأغلبية البرلمانية في 20٪ من الحالات عندما بحث في

[1] - Arend Lijphart, **Thinking about democracy: power sharing and majority rule in theory and practice,** First published, USA: Routledge, 2008, pp 173-174.
-بحث شفيتسوفا وأورديشوك (1994) وكذا نيتو وكوكس (1997) في كيفية قيام الأنظمة الانتخابية بدور الوسيط في تأثير عدم التجانس العرقي على عدد الأحزاب. تظهر هاتان الدراستان أن العدد الفعال للأحزاب يعتمد على نتاج عدم التجانس الاجتماعي والسماح الانتخابي، بدلاً من كونه وظيفة مضافة لهذين العاملين.

انتخابات 27 دولة بين 1945 و1990. كما أظهر أن احتمال وجود حكومة أغلبية من حزب واحد في نظام التمثيل النسبي يتوقف إلى حد كبير على العتبة. حيث أنها تنعدم عندما تكون العتبة صغيرة جدًا، ولكنها تصل إلى 30٪ عندما تكون العتبة بنسبة 10٪، كما هو الحال عليه في إسبانيا.

يتواتر حدوث الأغلبية البرلمانية أكثر، سواء طبيعية كانت أو مُصطنعة، في الانتخابات التعددية. حيث أفاد ليبهارت (1994) و بلايس وكارتي (1987)، اللذين ينظرون في حالات بلدان مختلفة على مدى فترات عدة، أن نسبة الانتخابات التعددية التي أنتجت حكومات أغلبية الحزب الواحد في عيناتهما هي 69٪ و 93٪ على التوالي.

ماذا عن انتخابات الأغلبية؟ نظر ليبهارت (1994) في حالتي فرنسا وأستراليا؛ فوجد أغلبية برلمانية في نصف الحالات. كما أبلغ بلايس وكارتي (1987) عن نفس النسبة عندما نظروا في أمر العديد من الحالات الأخرى. لكن تتضمن الدراسة الأخيرة أن النسبة تنخفض إلى 27٪ عند استبعاد أنظمة الأغلبية متعددة الأعضاء.

وبناءً على هذا المعيار، يكون نظام الأغلبية الفردي أقرب إلى التمثيل النسبي منه إلى التعددية[1].

الجدل حول أحسن الأنظمة الانتخابية

ما هو أفضل نظام انتخابي؟ ناقش المحللون ونُشطاء المجال هذه القضية لأكثر من قرن. تطرق النقاش إلى كل أبعاد الأنظمة الانتخابية، والاقتراع، والدائرة الانتخابية، والصيغ الانتخابية. فهناك مجموعة واسعة من الخيارات المتاحة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار إمكانية دمج هذه الخيارات تِبعا لطرق مختلفة.

ركز النقاش بشكل رئيسي على اختيار صيغة انتخابية، وعليه يكون من المنطقي أن ننطلق من هذا البعد. لننتقل بعدها إلى النقاش الدائر حول الدائرة الانتخابية والاقتراع. تقتصر مراجعتنا على أهم الحجج المقدمة لدعم أو معارضة خيار معين.

[1] - André Blias and Louis Massicotte, op.cit, p 63.

- عادة ما تفوز الأحزاب بأغلبية الحزب الواحد عندما تتحصل على التعددية أو على أغلبية الأصوات في أنظمة التعددية. من الممكن بالرغم من ذلك أن يحصل الحزب الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأصوات على أغلبية المقاعد. كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في انتخابين متتاليين (1978 و 1981) في نيوزيلندا. يمكن إرجاع هذا إلى سببين، تميل المقاعد التي يحصل عليها الحزب الفائز إلى أن تكون من مناطق ذات كثافة سكانية قليلة، و/ أو أصوات الحزب الخاسر مركزة للغاية (ومُضيَّعة) في بعض الدوائر.

يرجع هذا إلى وجود رؤى بديلة للديمقراطية، ولأن الأنظمة الانتخابية لا تهدف إلى تحقيق هدف واحد، بل تتعدّد أهدافها، والتي تستلزم المفاضلات. قد يكون بقاء الجدل مفتوحا سببًا في الشعبية التي تشهدها الأنظمة المختلطة في الآونة الأخيرة.

كان الجدل السائد في البحوث والدراسات قائما بين التعددية وأنظمة التمثيل النسبي. الحجة الأساسية التي تدعم قاعدة التعددية هي أنها تنتج حكومة أغلبية من حزب واحد، في حين يُدافِع عن التمثيل النسبي إنتاجها لتمثيلٍ واسعٍ وعادل.

لماذا تعتبر حكومة الأغلبية المكونة من حزب واحد أمرا جيدًا وفقًا لمؤيدي قاعدة التعددية؟ يوجد سببان رئيسيان. الأول هو الاستقرار، فمن المُتداول أن حكومات الأغلبية المكونة من حزب واحد أكثر استقرارًا، ويُعدّ استقرار الحكومة على تعزيزا للاستقرار السياسي. ليس هناك شك في أن حكومات أغلبية الحزب الواحد أكثر استقرارًا من الحكومات الائتلافية الموجودة عادةً في أنظمة التمثيل النسبي، ولكن علينا الاعتراف كفي الوقت نفسه بأن معظم الحكومات الائتلافية في أنظمة التمثيل النسبي مستقرة. أصعب المسائل تتعلق بالعلاقة بين الحكومة والاستقرار السياسي، حيث لا زالت هيئة المحلفين تبحث في أمر هذه المسألة. لم يجد باول (1982) أي علاقة بينهما، بينما لاحظ بلايس ودِيون (1990)، أن الديمقراطية تنهار في كثير

من الأحيان بين الدول غير الصناعية التي تتبنى أنظمة التمثيل النسبي والتي تشهد استقرار حكومي منخفض. يقول ليبهارت (1990–1994)، أن الدول التي تتبنى التمثيل النسبي تؤدي في الواقع أداءً أفضل من الدول ذات الأغلبية / التعددية عندما يتعلق الأمر بالمؤشرات الحيوية، مثل النمو الاقتصادي والإضرابات والعنف السياسي. ويشير إلى أن الكثير من الحجج ضد نظام التمثيل النسبي مستمدة من حالات شاذة مثل إيطاليا أو إسرائيل. هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول هذا الموضوع المهم من أجل تقييم التأثير الدّقيق للأنظمة الانتخابية إزاء عوامل أخرى مثل النظام الرئاسي (ستيبان وسكاش 1993).

ثاني ميزة تُنسب لحكومة الأغلبية المكونة من حزب واحد هي المساءلة. تنبع المساءلة من الحسم، وعليه تكون الانتخابات حاسمة عندما يكون لها تأثير مباشر وفوري على تشكيل الحكومة (باول 1989، ستروم 1990، باول ووايتن1993). من السهل أن يتخلص الناخبون في نظام التعددية من حكومة لا يحبونها، فهم يطردون الأوغاد فقط ويستبدلونهم بحكومة جديدة. أما في نظام التمثيل النسبي، يقرر الناخبون مصير الحكومة بشكل جزئي وغير مباشر. قد يفقد حزب ما الدعم ولكنه يبقى عضوًا في حكومة ائتلافية، لأن تكوين الحكومة يعتمد على الصفقات

بين الأحزاب. وبهذا تكون حكومات الأغلبية المكونة من حزب واحد أكثر عرضة للمساءلة من نظيراتها في الائتلاف. ولكن العيب الخطير هو عدم وجود ضمان في نظام التعددية على مستوى الدوائر ذات المقعد الواحد بأن الحزب المُتحصّل على أكبر عدد من الأصوات سيشكل الحكومة فعليًا، حيث أدّت انتخابات تعددية واحدة تقريبًا من أصل عشرة منذ عام 1944 إلى تعدد المقاعد لحزب كان متخلفًا في التصويت الشعبي[1].

بالنسبة إلى دعاة التمثيل النسبي، فإن الكلمتين الأساسيتين هما الإنصاف والاستجابة. فحسب ما جاء به التعريف، يُعدّ التمثيل النسبي منصفاً لأنه يهدف إلى منح كل حزب حصة من المقاعد تُساوي نصيبه من الأصوات تقريبا. هذا المبدأ صالح بالطبع بحكم استخدام الدوائر الانتخابية الصغيرة و/ أو العتبات القانونية. علاوة على ذلك، قد يكون توزيع المقاعد في المجلس التشريعي عادلاً، لكن توزيع المقاعد الوزارية في الحكومة ليس بنفس العدالة من دون شك. ومع ذلك لا غبار على حقيقة أن التمثيل النسبي يؤدي إلى تمثيل عادل أكثر من قاعدة التعددية.

[1] - خضير ياسين الغانمي" نظم االنتخاب واحتساب ألصوات وأثرها في ألنظمة الديمقراطية دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي(العراق أنموذجا) ، **منشور في :**مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد 17. https://www.abu.edu.iq/research/articles/13666 .

يسمح التمثيل النسبي أيضًا بتنوع أكبر في وجهات النظر التي يُعبّر عنها في الهيئة التشريعية وفي الحكومة، حيث يتم تمثيل المزيد من الأحزاب في كليهما. يتعيّن على الأحزاب في أنظمة التعددية تولي اهتماما بوجهات النظر المختلفة إذا أرادت جذب ما يكفي من الأصوات للفوز بالطبع، ولكن يجب أن تعي الحكومات وأن تقلق أكثر بشأن تنوع الآراء في نظام التمثيل النسبي لمجرد حقيقة أنه بإمكان مزيد من الأحزاب أن تدعم مواقفها. ويوجد فعلا دليل على تطابق أكبر بين الموقع الأيديولوجي الوسيط في الهيئة التشريعية والموقف الأيديولوجي الوسيط للناخبين في أنظمة التمثيل النسبي[1].

يرد النقاد بأنه يمكن للتمثيل النسبي أن يَحث على تشكيل أحزاب عرقية ضيقة تناشد الانقسامات العرقية من أجل زيادة الدعم. كما أشاروا إلى أنه لا يوجد دليل على أن مجموعات الأقليات أكثر دعمًا للنظام في البلدان التي تتبنى نظام التمثيل النسبي.

[1] - وجناء عبد رزاق ، " النظم االنتخابية ونظام التمثيل النسبي العراق نموذجا"، مجلة الرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية المجلد 2 ، العدد (45)، السنة 2022 ، ص 830.
- يشتد الدّفاع عن التمثيل النسبي بشكل خاص في المجتمعات ذات الانقسامات العرقية أو اللغوية العميقة. الحجة تتمثّل في أنه في مثل هذه المجتمعات يكون من الضروري تمثيل الأقليات بشكل عادل داخل الأحزاب السياسية، في البرلمان وفي مجلس الوزراء، ويمكن تحقيق هذا الهدف فقط في ظل نظام التمثيل النسبي.

وبالتالي فإن الاختيار بين التعددية والتمثيل النسبي يتعلّق غالبا بأي الأمرين أكثر أهمية: المساءلة و (ربما) الاستقرار من ناحية، والإنصاف والاستجابة من ناحية أخرى.

هناك خيار ثالث: حكم الأغلبية. لم تتم صياغة الحجج المؤيدة لحكم الأغلبية بشكل منهجي. نعتقد وجود سببين أساسيين للدفاع عنه. أولاً، يقع مبدأ الأغلبية في صميم الديمقراطية. فتفوز الأغلبية في الديمقراطية المباشرة، ويتم اتخاذ معظم القرارات من قبل المشرعين من خلال حكم الأغلبية وفي الديمقراطية التمثيلية، وبالتالي يكون من الطبيعي تطبيق نفس المنطق على اختيار الممثلين.

ثاني حجة تدعم قاعدة الأغلبية هي أنها توفر درجة معقولة من الاستجابة والمساءلة. فهي تسمح بوجود العديد من الأحزاب، أقل من التمثيل النسبي ولكن أكثر من قاعدة التعددية. غالبًا ما يؤدي ذلك إلى تشكيل حكومات ائتلافية، لكن تميل عملية بناء التحالفات إلى أن تكون أكثر انفتاحًا من نظيرتها التمثيل النسبي. يُرجّح تشكيل الائتلافات قبل الانتخابات، أو قبل الاقتراع الثاني على الأقل ، بحيث يكون لدى الناخبين فرصة لإصدار الحكم. بالمقارنة مع الوضع في ظل نظام التمثيل النسبي، يكون للناخبين رأي مباشر أكثر في تحديد الائتلاف الذي سيشكل

الحكومة، وتكون الأحزاب والحكومات أكثر عرضة للمساءلة، وإن كان ذلك أقل من حكم التعددية. وبالتالي تروق قاعدة الأغلبية لمن يرغب في الحصول على مزيج من الاستجابة والمساءلة. ومع هذا لا تُبلي قاعدة الأغلبية بلاءا حسنا عندما بخصوص الإنصاف. إذ قد يكون الاختلال بين حصص المقاعد وحصص التصويت في أنظمة الأغلبية هو الأكبر[1].

الدائرة الانتخابية

يدور النقاش الرئيسي هنا حول محاسن ومساوئ الدوائر ذات المقعد الواحد ومتعددة الأعضاء. يتداخل هذا الجدل إلى حد ما مع النقاش حول التعددية وأنظمة التمثيل النسبي، حيث أن الأخير يستلزم الدوائر متعددة الأعضاء (MMDs) ويلجأ الأول (بالإضافة إلى أنظمة الأغلبية) عادة إلى الدوائر ذات المقعد الواحد (SMDs).

يزعم أنصار الدوائر ذات المقعد الواحد أن الدوائر الصغيرة والمتوسطة تمنح الناخبين علاقة أوثق مع ممثليهم كما تعزز المساءلة، حيث يمكن تحميل ممثلي المقاطعات مسؤولية الدفاع عن مصالح الدوائر الانتخابية، بينما تَنقص هذه المسؤولية بين العديد من الممثلين في الدوائر متعددة الأعضاء. يتعين على النواب

[1] - André Blias and Louis Massicotte, op.cit, p 6 4.

العمل في دائرة أصغر، مما يُسهل الاتصالات مع الناخبين. تحولت بعض الدول التي تبنّت التمثيل النسبي سابقًا (ألمانيا وبوليفيا وفنزويلا) إلى أنظمة مختلطة تصحيحية لضمان اختيار جزء كبير من أعضاء الجمعية التشريعية على مستوى دوائر ذات مقعد واحد دون إلحاق الضرر بنزاهة التمثيل الحزبي.

للدوائر ذات المقعد الواحد عيب بارز واحد على الأقل، يجب تغييرها بشكل دوري من أجل الحفاظ على مجموعات متساوية الحجم نسبيًا. قد ينتج عن هذا وحدات اصطناعية لا صلة خاصة لها بالمواطنين، كما قد يثير جميع المشاكل التي ينطوي عليها تصميم وإعادة تصميم الدوائر. ليس من اللازم أن تكون الدوائر متعددة الأعضاء من نفس الحجم. يمكن جعلها تتوافق مع الحدود الاجتماعية أو الإدارية وبالتالي فهي أكثر توافقًا مع الناخبين[1]. يمكن الإبقاء على حدودها وإن زاد عدد السكان أو انخفض، حيث يمكن ببساطة تعديل عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم في الدائرة.

[1] -idem.

- يُزعم أن الدوائر متعددة الأعضاء تضمن تمثيلاً أفضل لمختلف المجموعات، وخاصة الأقليات. هناك الكثير من الأدلة التي تدعم أن للمرأة على وجه الخصوص تمثيل أفضل في الدوائر متعددة الأعضاء، حيث تسعى الأحزاب لتحقيق توازن شامل ، ولكن بَيّن تقرير جينكينز أن هذا الدليل ليس دليلا دامغاً. يقِل وضوح عواقب الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء بالنسبة للمجموعات ذات التركيز الإقليمي. ففي الولايات المتحدة خاصة، يعمل السود والأسبان بشكل أفضل في ظل الدوائر ذات المقعد الواحد ، خاصة وأن قانون حق التصويت يشجع على إنشاء دوائر تسود فيها الأقليات العرقية.

إن الاختيار بين دوائر ذات المقعد الواحد ودوائر تعددية إذا هو أمر محتدم، وخاصة بين ميزة وجود ممثلين فرديين خاضعين للمساءلة وميزة وجود هيئة تشريعية أكثر تمثيلاً واستجابة.

الاقتراع أو التصويت

تعتمد طريقة تعبير الناخبين عن اختياراتهم على نوع الصيغة الانتخابية المستخدمة إلى حد كبير. لهذا يتخذ النقاش حول إجراءات التصويت أشكالا مختلفة في أنظمة التعددية والأغلبية والتمثيل النسبي. هناك ملاحظة عامة واحدة وجب الإشارة هي: كلما زادت المعلومات التي يكشف عنها الاقتراع حول تفضيلات الناخبين، كلما كان تمثيل تلك التفضيلات أكثر دقة على ما يبدو. يمكن القول إذا أن النظام الذي يسمح للناخبين بالتعبير عن درجات التفضيل الخاصة بهم أفضل من النظام الذي لا يسمح بذلك. ولكن قد يكون مثل هذا النظام أقل بساطة بالنسبة للناخبين، وقد يكون يُضحّى بالبساطة على حساب كمية المعلومات التي يُطلب من الناخبين تقديمها.

الاقتراع في أنظمة التعددية: صوت واحد أم أصوات عِدة؟

يُطلب من الناخب تحديد المرشح الذي يفضلونه في أنظمة التعددية في الدوائر ذات المقعد الواحد. توجد احتمالات أخرى: فيمكن أن يُطلب من الناخبين ترتيب المرشحين أو التصويت لعدد من المرشحين الذين يوافقون عليهم. وقد دعا إلى انتهاج النهج الثاني، التصويت بالموافقة.

يعود دعم التصويت بالموافقة إلى سببين رئيسيين. أولا، كونه يوفر للناخبين مرونة أكبر في التعبير عن تفضيلاتهم، فلا يجبرهم على اختيار مرشح واحد فقط، مما يُنتج قياس أدق للتفضيلات، دون تعقيد لا داعي له. ثانيًا، كونه يضمن انتخاب المرشح الذي يتمتع بأكبر قدر من الدعم العام. إذ يستحيل على متطرف خاصة أن يفوز بوجود مرشحين معتدلين؛ أمر يمكن حدوثه في انتخابات تعددية قياسية.

الانتقاد الرئيسي الموجه للتصويت بالموافقة هو أنه قد يزيد عدد الأحزاب ويقلل من احتمال تشكيل حكومة أغلبية من حزب واحد. لأنه عندما يتعين على الناخبين التصويت لمرشح واحد في انتخابات تعددية، يتم حثهم على التصويت بشكل استراتيجي للأحزاب التي لديها فرصة للفوز وليس لدعم الأحزاب التي يبدو عليها الضعف.

بالرغم من انطواء التصويت بالموافقة على التصويت الاستراتيجي، إلا أن الحافز الذي يمنع الناخبين من دعم المرشحين الضعفاء ليس قوياً فقد يصوت الناخبون لكل من مرشحهم الضعيف المفضل وخيارهم الثاني. فتحصل المزيد من الأحزاب على الأصوات والمقاعد نتيجة لذلك، ومن المرجح أن تكون حكومة أغلبية الحزب الواحد أقل تكرارًا[1].

حكم الأغلبية: التصويت البديل مقابل ورق اقتراع متعدد

يتعين على المرشح الحصول على أزيد من 50٪ من الأصوات للفوز في ظل نظام الأغلبية. يمكن ألا يستوفي أي مرشح هذا الشرط وألا يتم انتخاب أي شخص. توجد طريقتان للمضي قدمًا عند حدوث ذلك كما سبق لنا ذكره في هذا الفصل. الطريقة الأولى هي اللجوء إلى استخدام ورق اقتراع متعدد. اوالطريقة الثانية هي جعل الناخبين يرتبون المرشحين (التصويت البديل).

[1] - André Blias and Louis Massicotte, op.cit, p 65 .
- من غير المرجح أن يحظى التصويت بالموافقة بشعبية كبيرة بالنسبة للذين يؤمنون بشدة بمحاسن حكومة الأغلبية المكونة من حزب واحد. عندما لا تكون هذه الاعتبارات حاسمة، كالانتخابات الرئاسية رئيس على سبيل المثال، يكون لها جاذبية أكبر. يمكن أيضًا استخدام التصويت بالموافقة في انتخابات الأغلبية والتمثيل النسبي، حيث لا يكون فيه العيب نفسه، إذ من غير المحتمل وجود حكومات أغلبية الحزب الواحد.

يوفر التصويت البديل معلومات أكثر حول تفضيلات الناخبين، ويصف تفاعلهم مع كل مرشح. الإجراء أكثر تعقيدًا إلى حد ما بالنسبة للناخبين ولكنه أقل تكلفة لأنهم يصوتون مرة واحدة فقط. أما ورق الاقتراع المتعدد فيسمح للناخبين بإعادة النظر في اختيارهم ومقارنة ممنهجة أكثر بين اثنين أو ثلاثة من المرشحين "الجادين" الذين بقوا في الاقتراع الثاني. مهمة المواطنون بسيطة أيضًا، إذ عليهم ببساطة اختيار مرشح واحد في كل ورقة اقتراع.

أنظمة التمثيل النسبي: هل يمكن للناخبين التعبير عن تفضيلاتهم بين المرشحين؟

المبدأ الأساسي للتمثيل النسبي هو أن المقاعد يجب أن توزع بين الأحزاب حسب حصصهم في التصويت. يَفترض هذا أن الناس يصوتون للأحزاب أو قوائم المرشحين. مشكلة القائمة المغلقة في التمثيل النسبي أنها لا تسمح للناخبين بالتعبير عن تفضيلاتهم بين المرشحين الأفراد. يدعي النقاد أن هذا عيب مهم. يرد المؤيدون أن التفضيلات بين الأحزاب أهم. خلاصة القول هنا هي الأهمية التي يجب أن تُعطى لتمثيل الآراء حول المرشحين مقابل تلك التي تُعطى للأحزاب. ولكن يسمح نظام التمثيل النسبي للناخبين بالتعبير عن آرائهم حول المرشحين، إما من خلال

القائمة الحرة أو التصويت التفضيلي في نظام القائمة أو من خلال التصويت الواحد القابل للتحويل.

يسمح نظام الصوت الواحد القابل للتحويل للناخبين بترتيب المرشحين وبالتالي يمنحهم أقصى قدر من الحرية للتعبير عن تفضيلاتهم. إنه إجراء أكثر تعقيدًا ولكنه يوفر معلومات أكثر حول تفضيلات الناخبين. للنظام عيبان؛ أولاً، لا يمكن تطبيقه إلا بوجود عدد قليل نسبيًا من الأعضاء الذين يتم انتخابهم في كل دائرة، وإلا فسيكون هناك عدد كبير جدًا من المرشحين ليرتبهم الناخبون. لكن الدوائر الصغيرة تستلزم درجة أقل من التناسب في التمثيل الحزبي. ثانيًا، يدفع النظام مرشحي نفس الأحزاب للتنافس ضد بعضهم البعض، مما يعيق تماسك الحزب وبالتالي، فإن التصويت الواحد القابل للتحويل هو خيار يليق بمن هم على استعداد لقبول درجة متواضعة من التناسب وأحزاب غير متماسكة فقط[1].

يتمثل النهج الآخر في الحفاظ على نظام القائمة والسماح للناخبين بالإشارة إلى آرائهم حول المرشحين من خلال الانتخاب الشامل أو التصويت التفضيلي. هذا إجراء أبسط ويمكن استخدامه في الدوائر الكبيرة، مما يضمن درجة عالية من

[1] - حاتم حميد محسن، " مزايا وعيوب نظام التمثيل النسبي" ، آراء وأفكار، مقالات كتاب، شبكة النبأ المعلوماتية ، 09-09-2021 . https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/27370

التناسب في تمثيل الحزب. ومع ذلك، فإن الانتخاب الشامل والتصويت التفضيلي لهما نفس الآثار الضارة على وحدة الحزب، حيث تنطوي على وجود منافستين متزامنتين، أحدهما بين الأحزاب والأخرى بين المرشحين داخل نفس الحزب.

يسلط الجدل حول الأنظمة الانتخابية الضوء على دور مقارنة المحاسن والمساوئ في تحديد القواعد التي تخدم الديمقراطية أكثر. يجب التطرق لسؤالين أساسيين على الأقل. أولا، أي التفضيلات يجب تمثيلها؟ المسألة تدور حول مدى الأهمية التي يجب أن تعطى للتفضيلات التي تخص الأحزاب والمرشحين.

تعتمد قضية قائمة التمثيل النسبي خاصة إلى حد كبير على افتراض وجوب إعطاء الأولوية القصوى للأحزاب. كلما زادت الأهمية المعطاة للمرشحين الفرديين، قلّت جاذبية نظام التمثيل النسبي. ثانيا، ما هي أفضل طريقة للتأكد من أن المنتخبين يتبعون الرأي العام؟ يتمثل أحد الأساليب في التركيز على تكوين الهيئات التشريعية والحكومات؛ فمن المرجح أن يتفق المندبون مع الرأي العام إذا تشابهوا مع الذين يمثلزنهم. هذا هو الاعتقاد الأساسي الكامن وراء دعم التمثيل النسبي.

تعتمد وجهة النظر الثانية على التركيز على حوافز المشرعين والحكومات. يتبع النواب الرأي العام إذا اعتقدوا أنه لن يتمانتخابهم مرة أخرى إن لم يفعلوا ذلك، وأنه

يجب علينا وضع نظام يسهل التخلص من حكومة لا تحسن العمل. هذا هو منطق دعاة التعددية.

يستحيل تفضيل أي نظام انتخابي عن آخر بسبب هذه القيم المتنافسة. فحسب ما جاء به كاتز (1997)، يعتمد اختيار المؤسسات الانتخابية على مفهوم المرء للديمقراطية بدرجة كبيرة. قد يكون هذا أحد الأسباب التي جعلت الأنظمة المختلطة أكثر شيوعًا مؤخرًا.

مقارنة النظم الحزبية

لقد شكلت المقارنة بين الأنظمة الحزبية دائما عنصرا أساسيا في المقارنة العامة بين الأنظمة السياسية الديمقراطية. فمن ناحية، ومن خلال ملاحظة الأحزاب المنافسة في أي نظام سياسي معين، وكذلك من خلال أخذ بعض الآراء حول الطريقة التي تتفاعل بها هذه الأحزاب مع بعضها البعض، فقد ثبت أنه من الممكن اكتساب رؤية ثاقبة ذات قيمة معقولة للطرق التي تختلف بها هذه الأنظمة السياسية عن بعضها البعض. من ناحية أخرى، وتماشيا مع المزيد من الحتمية المعيارية، ثبت في كثير من الأحيان أنه من المغري تتبع مصدر المشاكل المتعلقة بالشرعية وباستقرار الأنظمة الديمقراطية. ولكلا السببين، حظي فهم طبيعة وطابع النظام

الحزبي لبلد ما دائما بالأولوية في التحليل المقارن عبر الوطن، حتى وإن كانت المعايير التي تقَارن بها النظم الحزبية موضع نقاش في كثير من الأحيان.

هناك طريقة رئيسية قائمة لتصنيف الأنظمة الحزبية، قائمة على إبراز والتأكيد على أهمية فهم هيكل المنافسة في أي نظام حزبي معين، لأن مفهوم النظام الحزبي ذاته يتمحور من نواح عديدة على افتراض وجود هيكل مستقر للمنافسة. وكما هو مبين هنا، فإن هياكل المنافسة يمكن اعتبارها إما مغلقة (ويمكن التنبؤ بها) أو مفتوحة (ولا يمكن التنبؤ بها) بالإعتماد على أنماط التناوب في الحكومة، ودرجة الابتكار أو المثابرة في عمليات تشكيل الحكومة، وكذا مجموعة الأحزاب التي يمكنها الوصول إلى الحكومة. ونظرا للشواغل العامة لهذا المجلد، فإن التركيز في القسم الثالث ينصب على ضرورة التمييز بين عمليات التغيير الانتخابي من جهة، والتغيرات في النظم الحزبية وهياكل المنافسة من جهة أخرى، وهو تمييز يتيح لنا أيضا تصور الحالات التي يكون فيها التغيير الانتخابي نتيجة تغيير النظام الحزبي وليس سببا له.

تصنيف الأنظمة الحزبية

إن المعيار الأكثر تقليدية والأكثر قبولاً على نطاق واسع لتصنيف الأنظمة الحزبية هو أيضاً المعيار الأكثر بساطة: عدد الأحزاب المتنافسة. فضلاً عن ذلك فإن التمييز الأكثر تقليدية الذي ينطوي عليه الأمر هنا يثبت بوضوح شديد: ذلك التمييز بين نظام الحزبين من جهة، ونظام التعددية الحزبية (أي أكثر من حزبين) من جهة أخرى. وعندما روج للأول (نظام الحزبين) باعتباره الوسيلة الرئيسية للتمييز بين النظم الحزبية، اعتبر أسلوب التصنيف هذا بمثابة الاستفادة من تمييز جوهري بين الديمقراطيات المستقرة والتوافقية إلى حد ما التي كانت ترتبط عادة بنوع الحزبين، عوضا عن الديمقراطيات غير المستقرة والصراعية والتي كانت ترتبط بنوع التعددية الحزبية. وهكذا، وعلى وجه الخصوص في التطبيقات السابقة، يفترض أن نظامي الحزبين، الذي كانا عادة ما يميزان المملكة المتحدة والولايات المتحدة، واللذان يشتركان دائما في حكومة الحزب الواحد، يعززان المساءلة والتناوب في الحكومة، والمنافسة المعتدلة الساعية إلى تحقيق المركزية. ومن ناحية أخرى، فإن الأنظمة متعددة الأحزاب، التي تتطلب عادة إدارات ائتلافية والتي كانت عادة ما تتسم بها بلدان كفرنسا أو إيطاليا، منعت الناخبين من اكتساب صوت مباشر في

تشكيل الحكومات، ولم تسهل بالضرورة التناوب في الحكومة، كما حبذت في بعض الأحيان المواجهات الإيديولوجية المتطرفة بين الأحزاب السياسية ذات القاعدة الضيقة. وعلى الرغم من أن هذا الارتباط البسيط لأنواع النظام الحزبي والاستقرار السياسي والفعالية السياسية قد تم تحديه في وقت لاحق من خلال البحث في تجارب بعض الديمقراطيات الأوروبية الصغيرة على وجه الخصوص، والتي تفاخرت بتعدد الأحزاب والالتزام القوي بالحكومة التوافقية على حد سواء، إلا أن التصنيف التقليدي لحزبين مقابل التعددية الحزبية ما زال يحظى بقدر كبير من الدعم والتأييد في الأدبيات المتعلقة بالسياسة المقارنة.

هذا التمييز البسيط هو، بطبيعة الحال، أبعد ما يكون عن النهج الوحيد الممكن، ومنذ عهد Duverger تم بذل عدد من المحاولات لوضع معايير تمييزية وأكثر حساسية. في خاتمة مجلده الكلاسيكي "**المعارضة**"، سعى **روبرت دال** (1966) على سبيل المثال إلى الإبتعاد عن الاهتمام شبه حصري بأعداد الأحزاب ببساطة، وبنى تصنيفا بديلا يستند إلى الاستراتيجية التنافسية التي تبنتها الأحزاب المعارضة، والتمييز بين الاستراتيجيات التنافسية والتعاونية الإئتلافية، وتمييز أكثر بين المعارضة في الساحة الانتخابية والمعارضة في الساحة البرلمانية. وقد دفع هذا

دال إلى وضع تصنيف رباعي يميز بين الأنظمة التنافسية الصارمة، والأنظمة التنافسية التعاونية، والأنظمة التنافسية الإئتلافية، والأنظمة الإئتلافية الصارمة. وبعد ذلك بوقت قصير، وفي دراسة لاحقة أثبتت تأثيرها الشديد، طور جان بلونديل (1968) تصنيفا لم يأخذ في الحسبان أعداد الأحزاب في المنافسة فحسب، بل وأيضا حجمها النسبي ومكانتها بالنسبة للطيف الايديولوجي، وقد ميز بين أربعة أنواع: أنظمة الحزبين، أنظمة الحزبين ونصف، أنظمة التعددية الحزبية مع وجود حزب مهيمن وأنظمة متعددة الأحزاب بدون حزب مهيمن[1].

بيد أن هذا النهج الجديد لم يفعل أكثر من تحسين التمييز التقليدي من الناحية العملية بين الحزبين والتعددية عن طريق تصنيف فئة التعددية الحزبية المثقلة بالأعباء. كما أن المحاولة المعاصرة التي بذلها شتاين روكان (1968) لتصنيف الأنظمة الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية الأصغر حجما لم تفلح إلا بتصنيف فئة التعددية الحزبية من خلال مراعاة احتمالية الأغلبية الحزبية الواحدة ودرجة تفكك

---

[1] - Peter Mair **, Comparing Party Systems** , **in Handbook of Party Politics, Edited by:** Richard S. Katz & William Crotty, **Discipline:** Politics & International Relations, 2006 , pp89-90.

نقاط قوة حزب الأقلية. وباستخدام هذه المعايير، طور روكان تمييزا ثلاثيا يشمل: نظاما من النوع "البريطاني الألماني" حيث كان يهيمن على النظام تنافس بين حزبين رئيسيين، مع حزب ثالث ثانوي أيضا؛ نظام "اسكندنافي" يواجه فيه حزب كبير تحالفا رسميا بين ثلاثة أو أربعة أحزاب أصغر حجما؛ ونظام متعدد الأحزاب "متعادل" تهيمن فيه على المنافسة ثلاثة أحزاب أو أكثر متساوية الحجم السياسي[1]. كما أن حساب عدد الأحزاب – أو ما أشار إليه باسم "شكل" النظام الحزبي – يشكل أيضا عنصرا أساسيا في التصنيف الشامل الذي طوره سارتوري لاحقا. ولكن على الرغم من أن نهج سارتوري أكد على أهمية أعداد الأحزاب، إلا أنه تجاوز ذلك بكثير من خلال إدراج المسافة الأيديولوجية التي تفصل بين الأحزاب في النظام كمعايير رئيسية ثانية. في الواقع، استند تصنيف سارتوري الذي كان يهتم بوضوح بالتفاعلات بين الأحزاب في أي نظام معين – حيث يشير إليها بـ "آليات" النظام – والتي كانت بالتالي تهتم بالأنماط المتباينة للمنافسة، إلى الجمع بين هذين المعيارين. ولذلك يمكن تصنيف النظم الحزبية وفقا لعدد الأحزاب في النظام، حيث يوجد تمييز بين النماذج ذات الحزبين، والتي تضم ما يصل إلى خمسة أحزاب

[1] - Maurice Duverger, **Les Partis Politique**, 5eme Edition, Paris : Librairie Armand Colin, 1964, P27.

(التعددية المحدودة) وتلك التي تضم ستة أحزاب أو أكثر (التعددية المفرطة)، وكذلك وفقا للمسافة الأيديولوجية التي تفصل بين الأحزاب المفرطة في النظام، والتي ستكون إما صغيرة (معتدلة) أو كبيرة (مستقطبة). غير أن المعيارين لم يكونا مستقلين تماما، حيث أن شكل النظام أي عدد الأحزاب كما قال سارتوري أيضا يتضمن ميولا ميكانيكية (أي أنه قد يؤثر على درجة الاستقطاب)، بحيث يمكن أن تؤدي التعددية المفرطة إلى الاستقطاب.

أسفر الجمع بين المعيارين عن ثلاثة أنواع رئيسية من النظام الحزبي: نظام الحزبين الذي يتميز بشكل محدود واضح ومسافة أيديولوجية صغيرة (على سبيل المثال، المملكة المتحدة)، التعددية المعتدلة التي تتسم بالتعددية المحدودة وببعد أيديولوجي صغير نسبيا (مثل دنمارك)؛ أما أهم تصنيف هو التعددية المستقطبة التي اتسمت بالتعددية المفرطة والمسافة الأيديولوجية الكبيرة (ومن الأمثلة على ذلك إيطاليا في الستينيات والسبعينات، وشيلي قبل الإنقلاب في عام 1973). وبالإضافة إلى ذلك، سمح سارتوري أيضا بوجود "نظام الحزب المهيمن"، وهو نظام فاز فيه حزب معين مثل الكونغرس في الهند أو الديمقراطيين الليبراليين في اليابان قبل التسعينيات

بأغلبية المقاعد البرلمانية على نحو ثابت (أي أكثر من أربع هيئات تشريعية على الأقل)[1].

هناك عدد من الأسباب أهم من الأسباب التي تمت مراجعتها بإيجاز هنا والتي تجعل تصنيف سارتوري ذو قيمة كبيرة. فهو في المقام الأول التصنيف الأكثر شمولا من بين جميع التصنيفات المتاحة، سواء من حيث العناية التي يتم تطويره بها، أو من حيث الطريقة التي يتم تطبيقه بها على الحالات التجريبية.

ثانيا على الرغم من المناشدة المستمرة للتمييز البسيط بين الحزبين/التعددية الحزبية، فإن تصنيف سارتوري قد اسْتُخدم لاحقا في مجموعة متنوعة من الدراسات الوطنية المتطورة والدراسات العابرة للحدود، مما حقق رؤية معتبرة حول عمل الأنظمة الحزبية وهو أفضل من أي نموذج أو تصنيف بديل تم إنشاؤه. ثالثا، يؤكد على التأثير الذي تمارسه الخصائص النظامية والنظام الحزبي على السلوك الانتخابي والنتائج الانتخابية. ولذلك، فإنه يسمح للنظام الحزبي بأن يعمل كمتغير مستقل يقيّد أو حتى يوجّه الأفضليات الانتخابية أكثر من أي تصنيف آخر. وهذا الجانب

[1] - Giovanni Sartori, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis**, London: European Consortium for Political Research Press, 2005, pp 40-45.

الأخير له أهمية خاصة في هذا السياق وسأعود إليه في مرحلة لاحقة. وأخيرا، وكما لوحظ، فإن هذا التصنيف يهتم بأنماط المنافسة وبالتفاعلات بين الأحزاب، وهو بهذا المعنى يهتم بشكل مباشر بدرجة أكبر بعمل النظام الحزبي نفسه. بالفعل، إن تعريف سارتوري لنظام الحزب الذي صيغ في مجلده عام 1976 لا يزال يمثل التعريف الأكثر دقة واكتمالا في الأدبيات.

وجدت الأحزاب من أجل "النظام"، ونظام الأحزاب هو بالتحديد نظام التفاعلات الناتجة عن المنافسة بين الأحزاب. أي أن النظام المعني يتعلق بصلة الأحزاب ببعضها البعض، وكيف أن كل حزب يشكل وظيفة (بالمعنى الرياضي) للأحزاب الأخرى، ويتفاعل على نحو تنافسي أو غير تنافسي مع الأحزاب الأخرى[1].

غير أنه في الوقت نفسه، وبعد مرور 25 عاما على نشر المجلد الأساسي لسارتوري، طرح تساؤلات بشأن استمرار فائدة التصنيف وقدرته التمييزية، ولا سيما بسبب الاكتظاظ المحتمل لفئة التعددية المعتدلة وتفريغا فعليا للأنواع البديلة. على سبيل المثال، يمكن أيضا توجيه هذا النقد ضد تصنيف دوفرجر التقليدي، حيث أصبح من الصعب الآن العثور على أمثلة واضحة لنظام الحزبين الكلاسيكي.

---

[1]- Peter Mair **, Comparing Party Systems, op,cit, p 93.**

غالبا ما يشار إلى الولايات المتحدة على أنها نموذج شبه بحت من حزبين، ولكن يمكن أيضًا اعتبارها على أنها نظام من "أربعة أحزاب" حيث يتعايش نظام رئاسي من حزبين مع نظام منفصل من حزبين في الكونغرس، أو حتى 50 نظاما من حزبين يعمل كل منها على حدة في كل ولاية من الولايات الخمسين. استوفت المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة ولو مؤقتا (التي كان ينظر إليها دوما على أنها الحالة الأسمى لنظام الحزبين) شروط سارتوري لنظام الحزب السائد أو المهيمن، حيث فاز حزب المحافظين باستمرار بالأغلبية في انتخابات وستمنستر في 1979، 1983، 1987، و1992.

وفي مقابل ذلك، قد يزعم البعض بطبيعة الحال أن عددا من الديمقراطيات الحديثة بدأت تقارب نموذج الحزبين، وأن هذا من شأنه أن يعيد أهمية الفئة ككل. فمنذ أن تحولت اليونان والبرتغال واسبانيا إلى ديمقراطيات كاملة في سبعينيات القرن العشرين على سبيل المثال، كانت كل هذه البلدان تميل إلى الإنجراف بشكل متزايد نحو صيغة الحزبين مع حكومات الحزب الواحد المتناوبة. وقد تسير جمهورية التشيك حتى الآن في اتجاه مماثل، حيث أن أكبر حزبين تشيكيين وهما الحزب الديمقراطي المدني والحزب الديمقراطي الاجتماعي اللذين يشغلان حاليا نحو ثلثي

مقاعد البرلمان يضغطان معا من أجل إصلاح النظام الانتخابي الذي من شأنه أن يعزز موقفهما ويضعف موقف خصومهما الأصغر حجما. كما تعكس كوستاريكا، وهي واحدة من أكثر ديمقراطيات أميركا اللاتينية رسوخا، شكلا من نظام الحزبين، حيث فاز الحزبان الأكبر (حزب الوحدة الاجتماعية المسيحية وحزب التحرير الوطني معا بأكثر من 75٪ من الأصوات ونحو 90٪ من المقاعد في انتخابات الجمعية العامة عام 1998). إن أفضل نظام الحزبين هو النظام الموجود في مالطا، وهي واحدة من أصغر الديمقراطيات في العالم حيث يقوم الحزبان الرئيسيان معاً باستطلاع ما يقارب 100% من الأصوات[1].

قد تم تطوير معايير سارتوري لهذا النظام الأخير بعناية فائقة، حيث تعتمد بشكل حاسم على وجود "أقصى انتشار للرأي الأيديولوجي" والمعارضات الثنائية.

وبالتالي أن يكون هناك حزب مناهض للنظام أي حزب "يقوض شرعية النظام الذي يعارضه" في كل طرف من أطراف الطيف السياسي. ويترتب على ذلك أنه إذا أصبح أي من هذين البديلين المناهضين للنظام غير مهمين أو اختفيا، فسيحدث حينئذ تخفيف لانتشار الرأي وبالتالي انخفاض في درجة الاستقطاب، وهذا هو

[1] - ibid.
- مع وجود هذه الاستثناءات القليلة، فإن فئة الحزبين قد اكتملت تقريبا. وفي الطرف الآخر، خاصة في ضوء التدهور الأخير و/أو كسوف الأحزاب الشيوعية التقليدية، أصبح من الصعب أيضا إيجاد مثال لا لبس فيه للتعددية المستقطبة.

الحال الآن بكل تأكيد في فرنسا على سبيل المثال، حيث اكتسب الحزب اليساري المناهض للنظام والذي على هو وشك التلاشي (الحزب الشيوعي) الشرعية الكافية لقبوله في المناصب الحكومية منذ وقت طويل منذ عام 1981.

انقسم في إيطاليا، الحزب الشيوعي إلى اليسار الديمقراطي المعتدل (بشكل قاطع) والحزب الشيوعي لإعادة التأسيس المعروف بتطرفه ولكنه بالتأكيد لم يعد بديلا مناهضا للنظام.

بالإضافة إلى ذلك، ومع وصول التحالف الوطني الفاشي الجديد السابق إلى السلطة في حكومة برلسكوني عام 1994، بات من الممكن أيضا أن نرى إيطاليا قد تخلت عن بديلها المناهض للنظام المتمثل في اليمين[1]. وهذا لا يعني أن المعارضة المناهضة للنظام لم تعد موجودة في كل مكان بل على العكس من ذلك، على الرغم من كسوف الأحزاب التقليدية الفاشية والشيوعية المناهضة للنظام، يواجه عددا من النظم الحزبية الأوروبية الآن صعود أحزاب جديدة، ولا سيما على اليمين، التي قد ينظر إليها على أنها مناهضة للنظام في توجهاتها مثل الجبهة الوطنية في فرنسا أو فلامز بلوك في بلجيكا. ولكن حتى لو كانت هذه الأحزاب تعكس تطرفا

[1] - Giovanni Sartori, op, cit, p 52.

في الرأي على الجانب اليميني من الطيف السياسي، فإنها تميل إلى عدم موازنتها بما يعادلها من تطرف مضاد للنظام على اليسار، وبالتالي، لم يعد القطبان بحكم التعريف "منفصلين" بالمجمل إذا كانت أنظمة الحزبين بالمعنى الدقيق ضعيفة على أرض الواقع، وإذا كان من الصعب أيضا العثور على أمثلة للتعددية المستقطبة، فإن معظم الأنظمة تميل إلى التزاحم في فئة التعددية المعتدلة، التي من الواضح أنها تقلل من قوة التمييز في التصنيف.

النظم الحزبية وهيكل المنافسة

لا يزال نهج سارتوري مفيدا وهاما بشكل خاصة كونه يساعد على تركيز الاهتمام مباشرة على الجانب الأكثر أهمية في النظم الحزبية، وعلى الجانب الأكثر وضوحا بين الأنظمة الحزبية المختلفة: **هيكل المنافسة بين الأحزاب، وخاصة المنافسة على الحكومة.** ومن المؤكد أنه يمكن القول بأن هذا هو المتغير الأساسي الذي يقوم عليه كل تصنيف من التصنيفات الأخرى المعمول بها في النظم الحزبية.

إن التمييز الكلاسيكي لدوفيرجي (1954) بين أنظمة الحزبين وأنظمة التعددية الحزبية على سبيل المثال، يستند بوضوح إلى أعداد الأحزاب المتنافسة، ولكن يمكن أيضا النظر إليه كأنظمة متباينة يتنافس فيها حزبان رئيسيان مع بعضهما البعض

حول مسألة تشكيل حكومة من (حزب واحد) عن تلك التي تنطوي فيها الحكومة عادة على شكل من أشكال الائتلاف المتغير[1]. وعلى نفس المنوال، يشكل تمييز روكان (1968) بين البريطانيين الألمان، والإسكندنافيين، وحتى بين أنواع التعددية الحزبية، ولو ظاهرياً، وضمن مصطلحاته الخاصة "العددية البحتة" محاولة للاستفادة من الأنماط المختلفة لتشكيل الائتلاف. ولكن على الرغم من أن فكرة ما عن المنافسة على الحكومة ربما تكون قد أشارت إلى هذه التصنيفات السابقة، إلا أنها بالتأكيد لم تواجه المسألة مباشرة.

الواقع أن من بين النهج البديلة، فإن تمييز دال (1966) هو وحده الأقرب لمعالجة مسألة تشكيل الحكومة باعتبارها سمة رئيسية من سمات التعريف رغم أنه يحتل المركز الثاني في تحليله الخاص للمسألة المركزية التي ينطوي عليها تحديد الاختلافات في استراتيجيات الحزب في مختلف الساحات التنافسية[2].

بناء على ما توصل إليه سارتوري إذن، كيف يمكننا أن نفهم على أفضل وجه تلك الأنماط التفاضلية في المنافسة على الحكومة التي يمكن أن تحدد طابع النظم الحزبية؟ وما يهم هنا هو أنه ليس لدينا فقط مجموعة من المعايير التي يمكن أن

[1] - Maurice Duverger, **Les Partis Politique,** op,cit, p59.
[2] -Peter Mair **, Comparing Party Systems,** p 97.

تميز بين الأنماط التفاضلية للمنافسة على الحكومة، ولكن لدينا أيضا شيء حساس للتحولات مع مرور الوقت. أي أننا بحاجة إلى معايير يمكن استخدامها لتصنيف النظم الحزبية في مختلف الأنظمة السياسية، والتي في الوقت نفسه، يمكن أن تسمح لنا برؤية متى تتغير أنظمة الحزب. وهذا لا ينطوي على وضع المنافسة للحكومة في صميم تعريف النظم الحزبية فحسب، بل يشمل أيضا تبني منظور أكثر ديناميكية يمكن أن يبتعد عن الفئات الثابتة إلى حد ما التي تميل إلى الهيمنة على الأدبيات حتى الآن.

من هذا المنطلق هناك ثلاثة عوامل يمكن اعتبارها ذات أهمية بالغة. أولا : هناك مسألة الأسلوب السائد للتناوب الحكومي، لأن المنافسة بين فرق الحكام المحتملين تكمن في صميم أي نظام حزبي.

ثانيا : هناك مسألة الاستقرار أو الاتساق في البدائل الحاكمة، وإلى أي مدى يتخذ التنافس على الحكم طابعاً مألوفاً وبالتالي الذي يمكن التنبؤ به.

وأخيرا : هناك مسألة بسيطة تتعلق بمن يحكم، ومدى إمكانية الوصول إلى الحكومة، إما مفتوحة أمام مجموعة واسعة من الأحزاب المتنوعة أو تقتصر ببساطة

على مجموعة فرعية أصغر. لننظر الآن في كل من هذه العوامل وفي الكيفية التي تُستخدم بها لتشكيل منطق أي نظام حزبي معين.

هياكل المنافسة الحزبية: مغلقة أم مفتوحة؟

يسفر الجمع بين هذه المعايير الثلاثة عن تمييز واسع النطاق إلى حد ما بين نمطين متناقضين في هيكل المنافسة الحزبية من ناحية، يمكن إغلاق هيكل المنافسة الحزبية نسبيا، وبالتالي يمكن التنبؤ به إلى حد كبير، مع تغيير ضئيل أو معدوم مع مرور الوقت في نطاق البدائل الحاكمة أو في نمط التناوب، مع وجود أحزاب جديدة و/أو أحزاب "دخيلة" كانت تعتقد أنه من المستحيل تقريبا اختراق عتبة الحكومة، لعل الحالة البريطانية هي قدمت مثال واضح حتى الآن على مثل هذا النظام المغلق، الذي يتسم باستمرار التناوب الكلي، والغياب التام للصيغ المبتكرة، ووجود حزبين حاكمين فقط وقابلين للحكم، كما أن نظام الحزب الرئاسي في الولايات المتحدة مغلق أيضا.

من ناحية أخرى، يمكن لهيكل المنافسة الحزبية أن يثبت أنه مفتوح نسبيا، وبالتالي لا يمكن التنبؤ به تماما، مع اختلاف أنماط التناوب ومع تحولات متكررة في تركيبة

البدائل الحاكمة، وكذلك حصول الأحزاب الجديدة على إمكانية الوصول بسهولة نسبية إلى المناصب أو الحكم.

عند انحراف النظام الهولندي عن نمط مفتوح تماما، فهو بذلك موجود على المدى الطويل في حكومة الحزب الكاثوليكي الشعبي، ولاحقا، في حزب النداء الديمقراطي المسيحي، وفي الحقيقة أن هذا التناوب كان دائما جزئيا، بهذا المعنى، وقبل عام 1994 على الأقل عندما تم تشكيل أول حكومة "علمانية" على الإطلاق، فكان هناك دائما عنصر معين في امكانية التنبؤ، وإلى هذا الحد كان هيكل المنافسة مغلقا إلى حد ما على الأقل.

اقتربت كذلك الدنمارك في فترة ما بعد الحرب إلى حد كبير من النمط المفتوح، ولها تجارب في التناوب الجزئي والجملي على حد سواء بعد أن تبنت في كثير من الأحيان صيغا مبتكرة، وأثبتت أيضا أنها منفتحة نسبيا على أحزاب جديدة مثل عام 1982، عندما تم قبول الديمقراطيين المركزيين وحزب الشعب المسيحي لأول مرة في الحكومة. من ناحية أخرى، حتى الدنمارك تعتبر أنها مغلقة جزئيا ويمكن التنبؤ بها إلى حد ما نتيجة للاستبعاد المستمر لحزب التقدم وحزب الشعب الاشتراكي[1].

[1] - Peter Mair **, Comparing Party Systems,** p p96-97.

قد يكون هيكل المنافسة متوقعا جدا، ومن ثم مغلقا نتيجة للمسافات التي تفصل الأحزاب المهمة على أي بعد من أبعاد المنافسة المختلفة. وقد استخدم قادة الحزب الديمقراطي المسيحي هذه الحجج في إيطاليا على سبيل المثال لتبرير الاستبعاد المستمر للحزب الشيوعي الإيطالي من الحكم، كما يستشهد بها عدد من القيادات الحزبية المختلفة في الدنمارك لتبرير الاستبعاد المستمر لحزب التقدم.

غير أنه من الواضح في حالات أخرى أن الحفاظ على أنماط المنافسة المألوفة والمغلقة يشكل ببساطة استراتيجية للحفاظ على الذات من جانب الأحزاب القائمة. ففي إيرلندا على سبيل المثال، رفض حزب فيانا فايل المهيمن على المدى الطويل حتى النظر في الدخول في ائتلاف، وهو رفض ساهم إسهاما كبيرا في إغلاق طويل الأجل للمنافسة في إيرلندا، وكان مصمما أن يحافظ على مركزه كونه الحزب الوحيد القادر على تقديم حكومة الحزب الواحد، وبالتالي كان المقصود الحفاظ على مصداقيته الإنتخابية.

- تؤكد هذه الأمثلة أيضا مدى هيمنة تأسيس هيكل مغلق للمنافسة إلى حد كبير إلى استراتيجيات الأحزاب القائمة، وعلى وجه الخصوص، عدم رغبتها في تجربة الصيغ المبتكرة وإحجامها عن قبول أحزاب جديدة في الحكومة. في بعض الحالات، قد تشعر الأحزاب بطبيعة الحال بأنها مقيدة حقا في هذا الصدد، من حيث أن أي خيارات حكم جديدة قد تتطلب سد ما يعتقد أنه انقسامات حتمية في السياسة و/أو الأيديولوجية.

ويمكن رؤية معنى مماثل للحفاظ على الذات يميز تردد الحزبين البريطانيين الرئيسيين على المدى الطويل في النظر في إمكانيات الائتلاف مع الحزب الليبرالي الأصغر على الرغم أن حزب العمال اقترب بشكل لافت للنظر من مثل هذا الخيار لكسر المسار خلال تحالف ميثاق ليب لاب في أواخر السبعينيات، وعلى الرغم من دعوة الليبراليين للانضمام إلى لجان حكومية معينة في أعقاب فوز حزب العمال الجديد في عام 1997.

من المؤكد أن هناك قيوداً وحدودا حقيقية على قدرة الأحزاب القائمة واستعدادها للحفاظ على هيكل مغلق للمنافسة. قد تنشأ أحزاب جديدة يتعين إشراكها؛ وقد يكون لقادة أحزاب معينة أجنداتهم وأولوياتهم الخاصة؛ وقد تنشأ أزمات خارجية تفرض اعتماد استراتيجيات جديدة، وما إلى ذلك. مع ذلك، فإن أي تفسير لدرجة إغلاق أي هيكل معين للمنافسة يجب أن يركز بالضرورة اهتماما خاصا على استراتيجيات الأحزاب نفسها[1].

إن هياكل المنافسة المغلقة هي سمة واضحة من سمات النظم التقليدية ذات الحزبين، ومن بين تلك النظم التي شهدت غيابا حقيقيا للتناوب مع مرور الوقت

[1] - Peter Mair **, Comparing Party Systems,** p p98.

هناك اليابان قبل عام 1993، نظام ستورمونت السابق في إيرلندا الشمالية، المكسيك قبل عام 2000، سنغافورة، وسويسرا. على النقيض من ذلك، يميل الانفتاح وغياب القدرة على التنبؤ لوصف أنظمة أكثر تجزؤا (أي أنظمة تضم عددا كبيرا نسبيا من الأحزاب المعنية)، والتي تعاني من تناوب جزئي والتي غالبا ما تفتقر إلى حزب أساسي كبير واحد في الحكومة.

علاوة على ذلك، بما أن الإغلاق يتطلب بالضرورة وضع قواعد واتفاقيات مستقرة في أنماط المنافسة وفي عمليات تشكيل الحكومة، فمن الواضح أيضا أن هذا الأمر عائد للزمن، والأهم من ذلك، أنه ليس شيئا يمكن اعتباره على أنه يميز "النظم" الحزبية التي تنبثق من الصفر بعد التحول الديمقراطي الاستبدادي[1].

إن أكثر ما يلفت النظر في مثل هذه الأنظمة الحزبية الجديدة، بما في ذلك تلك التي ظهرت في أوروبا ما بعد الشيوعية ، فضلا عن أنظمة إسبانيا والبرتغال حتى ثمانينيات القرن العشرين، هو على وجه التحديد افتقارها إلى المنافسة، وبالتالي افتقارها إلى قواعد الإنفتاح التنافسي في الهيكل الحزبي.

[1] - Paul Webb, David M. Farrell, Ian Holliday, **Political Parties in Advanced Industrial Democracies (Comparative Politics),** London: Routledge, 2003, pp 87-89.

ومما سبق يمكن النظر إلى العملية الطويلة التي يمكن أن تتوطد بها نظم الحزبية في نهاية المطاف على أنها عملية طويلة الأجل يصبح من خلالها هيكل المنافسة مغلقا ويمكن التنبؤ به بشكل كبير. ولهذا، فبينما قد يتطور هيكل أكثر إغلاقاً وقابلية للتنبؤ في عدد من ديمقراطيات ما بعد الشيوعية في العقد القادم، فإن هذه العملية قد تكون طويلة نسبياً.

ويمكن الآن رؤية ثمار عملية التوطيد أو التعزيز الهيكلي طويلة الأجل هذه في النظامين البرتغالي والإسباني اللذين تم إضفاء الطابع الديمقراطي عليهما في الآونة الأخيرة نسبيا، وقد تكون قد بدأت بالفعل في الجمهورية التشيكية، نتيجة لجهود الحزبين الرئيسيين لتعديل المؤسسات التشيكية بطريقة من المرجح أن تعاقب منافسيهما الأصغر.

يمكن أيضا رؤية التعزيز الهيكلي طويل الأجل في بعض نظم أمريكا اللاتينية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعزيز النزعة الحزبية في كوستاريكا. ولكن في هذه المنطقة الأخيرة كما هو الحال في الولايات المتحدة، يشير الجمع المتكرر لنظام الحكم الرئاسي من جهة، ووجود أحزاب غير منضبطة في كثير من الأحيان من جهة أخرى، إلى أنه مهما كانت سياسات الحزب الرئاسي المغلقة لا يزال هناك تحيز

كبير ضد تطوير هياكل مغلقة للمنافسة في الساحة الانتخابية التشريعية. ويمكن الآن تحديد عملية مشابهة في إسرائيل، حيث أدى تنظيم انتخابات منفصلة مؤخرا لمنصب رئيس الوزراء إلى تقويض الحاجة إلى الانضباط البرلماني بشكل فعال وأدى كذلك إلى زيادة التجزئة في الساحة التشريعية وإلى إلغاء هيكلة النظام الحزبي التقليدي بشكل عام[1].

باختصار، تتفاوت درجة الإغلاق، وتتراوح على امتداد سلسلة متصلة من الحالات التي يكون فيها هذا الإغلاق أقل وضوحا، كما هو الحال في أنظمة ما بعد الحزب الشمولي، إلى الحالات التي يكون فيها أكثر وضوحا، مثل تلك النظم القائمة التي لا يوجد فيها ابتكار يذكر أو لا يوجد ابتكار على الإطلاق في عمليات تشكيل الحكومة، والتي نادرا ما تخترق فيها الأحزاب الجديدة عتبة الحكم إذا كانت قد اخترقتها من الأساس.

ويَبْرز نمط مشابه من التباين في النظرة العامة لماينوارينغ وسكالي حول أنظمة أمريكا اللاتينية في حيث يميزان بين أنظمة الأحزاب "المؤسسية" أو ما أسميه "المغلقة" من جهة، و"غير التامة" أي "المفتوحة" من جهة أخرى. ومن المؤكد أن

[1] - Peter Mair **, Comparing Party Systems,** p p98.

درجة "النظام" تختلف من نظام حزب إلى آخر. لا يمكننا أن نتكلم عن وجود نظام حزبي في حد ذاته إلا في الحالات التي تصبح فيها هذه الدرجة من النظام واضحة حيث يقترب النظام الحزبي من الإغلاق أو إضفاء الطابع المؤسسي عليه. لذلك فإن فكرة وجود نظام حزبي مفتوح تماما أو غير مفتوح كليا قد ترقى إلى مستوى التناقض من حيث المصطلحات. على نفس المنوال، يمكن القول أيضا إن صياغة ليبسيت وروكان المعروفة جيدا (1967) فيما يتعلق ب "تجميد" النظم الحزبية يمكن قراءتها على أنها مجرد طريقة أخرى للإشارة إلى إضفاء الطابع المؤسسي التدريجي على هذه النظم أو إغلاقها.

وبالتالي فإن الحديث عن تجميد النظم الحزبية قد يكون مجرد طريقة أخرى للقول بأن مجموعات الأحزاب تعمل في نهاية المطاف على استقرار أنماط تفاعلاتها وبالتالي تطورها إلى نظم. بما أن الأنظمة توصف بحكم تعريفها على أنها مجمدة ومؤسسية، فإن إزالة التجميد في هذه القراءة هو فشل النظام[1].

[1] - Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan, **Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives,** USA: Free Press, 1967, p98.

النظم الحزبية ونتائج الإنتخابات

إن فكرة إغلاق أو انفتاح هيكل المنافسة في النظم الحزبية مهمة أيضا من حيث أنها تسمح لنا على الفور بالابتعاد عن الفكرة التقليدية القائلة بأن تغيير نظام الحزب هو إلى حد كبير، إن لم يكن حصرا، واجب للتغيير الانتخابي، أو حتى مرادف له. وبعبارة أخرى، فإنه يتيح مفهوما للتغيير في نظام الحزب نتيجة عوامل أخرى وليس فقط التدفق في تفضيلات وخيارات الناخبين. على الرغم من أن استقرار النظام الحزبي وتغييره من جهة، والاستقرار والتغيير الانتخابيين من جهة أخرى قد يكونا مرتبطين بالتأكيد، إلا أنهما أبعد أن يكونا مترادفين.

فقد تتغير التحالفات الانتخابية على سبيل المثال حتى ولو بطريقة دراماتيكية إلى حد كبير دون المساس بالضرورة بهيكل المنافسة، وبالتالي دون تغيير طابع النظام الحزبي نفسه. على العكس من ذلك، فإن هيكل المنافسة الحزبية أي طبيعة النظام الحزبي نفسه قد يتغير فجأة حتى من دون أي تغير انتخابي مسبق هام.

ومن الأمثلة الواضحة الدنمارك، حيث شهدت انتخابات عام 1973 واحدة من أهم التحولات الانتخابية التي حدثت في أوروبا ما بعد الحرب حتى ذلك الوقت، مما أدى إلى مضاعفة فورية لعدد الأحزاب الممثلة في البرلمان. قبل عام 1973، كانت

خمسة أحزاب ممثلة في البرلمان الدنماركي حيث كانت تمثل نحو 93% من مجموع الأصوات. ونتيجة لانتخابات عام 1973، فازت خمسة أحزاب جديدة بالتمثيل، وانخفض مجموع الأصوات التي فازت بها الأحزاب الممثلة سابقا إلى أقل من 65%. كان هذا تحولا هائلا بأي معيار من المعايير، وبما أن الداخلين الجدد إلى البرلمان شملوا الحزب الشيوعي القائم منذ فترة طويلة وكذلك حزب التقدم اليميني الذي تم تشكيله حديثا، فقد أدى هذا أيضا إلى زيادة كبيرة في مستوى الاستقطاب[1].

غير أنه من الممكن من الناحية العملية التساؤل عما إذا كان لهذا التغيير أي أثر كبير على عمل نظام الأحزاب الدنماركية. ومما لا شك فيه أنه كان لابد من تشكيل حكومة جديدة، والتي كانت في الواقع حكومة أقلية ليبرالية ذات حزب واحد وهي أول حكومة تتولى السلطة منذ عام 1945.

من جهة أخرى، خلفت هذه الحكومة المبتكرة حكومة أقلية ديمقراطية اجتماعية، والتي كانت بالضبط نفس الصيغة التي استخدمت قبل الزلزال الانتخابي عام 1973، ثم في نهاية المطاف من قبل ائتلاف يمين الوسط، الذي كان مختلفا ولكنه

[1] - Peter Mair **, Comparing Party Systems,** p p99.

مشابه بشكل أساسي لمختلف الائتلافات الأخرى بين الوسط واليمين التي حكمت الدنمارك في أوائل الخمسينيات وأواخر الستينيات. وبالتأكيد، فإن زيادة التشتت وزيادة درجة الاستقطاب بعد عام 1973 جعلا الحكم أكثر صعوبة: حيث لم يكن من الممكن أن تتمتع الحكومة بمركز الأغلبية في البرلمان إلا في أوائل عام 1993 (رغم أن هذا الوضع كان استثنائيا جدا حتى قبل عام 1973)؛ كما أن حكومات ما بعد عام 1973 بدأت تنهار أكثر من ذي قبل؛ وكان هناك لجوء أكثر للانتخابات .

وأخيرا كان من المقرر في نهاية المطاف استيعاب أحزاب جديدة في الحكومة، على الرغم من أن حزب التقدم لم يُمنح بعد هذا الامتياز الخاص. ولكن يبقى السؤال عما إذا كان لهذا التحول الهائل نسبيا في الأفضليات الانتخابية أي تأثير حقيقي على الإطلاق على هيكل المنافسة الحزبية وبالتالي على النظام الحزبي نفسه. وكانت الدنمارك الآن ودائما مبتكِرة تماما من حيث صيغ الحكم؛ وهي الآن، وكانت دائما منفتحة بشكل معقول على الأحزاب الجديدة القادمة إلى الحكومة؛ والآن كما كانت من قبل، فإنها تواجه كل من التناوب الكلي والجزئي في الحكومة على أساس منتظم. علاوة على ذلك، كان لديها مرة هيكل مفتوح نسبيا للمنافسة ولا

تزال تحافظ عليه، وبالتالي نظام حزبي غير مقيد نسبيا. ويبدو من هذه الشروط على الأقل أن عام 1973 لم يحدث أي فرق كبير[1].

على المستوى الانتخابي في أعقاب عقود من الاستقرار النسبي، أسفرت انتخابات عام 1994 عن مستوى من التقلبات بلغ أكثر من 37%، وهو ليس فقط الرقم الأعلى المسجل في التاريخ الإيطالي، بل إنه أعلى بكثير من الرقم المسجل في أي انتخابات أجريت تقريبا في أوروبا الغربية بين عامي 1885 و1989.

من حيث الشكل، تحول النظام أيضا تحولا كليا مع ظهور أحزاب جديدة وإعادة تشكيل الأحزاب القائمة مما أدى إلى حالة لم يكن فيها أي حزب من الأحزاب الممثلة في البرلمان في أواخر التسعينات مُمثّلاً أيضا بنفس الاسم أو بنفس الشكل الذي كان عليه في أواخر الثمانينات.

ويمكن القول أيضا أنه حدث تغيير كبير أيضا على مستوى الاستقطاب نتيجة لتحويل التيار الرئيسي للحزب الشيوعي إلى الديمقراطيين اليساريين من ناحية، وقيادته النهائية للحكومة في عام 1996، ومن ناحية أخرى تحويل الحركة

[1] -idem.

- كما تقدم الحالة الإيطالية في التسعينات مثالا مفيدا، على الرغم من أن عدم اليقين لا يزال قائما فيما يتعلق بالاتجاه الذي يجري فيه تحويل النظام الحزبي. وفي ظاهر الأمر، لا يوجد نظام حزبي غربي قائم آخر مر بهذا التغيير العميق.

الاجتماعية الفاشية الجديدة إلى التحالف الوطني وإدماجها في الحكومة سنة 1994. وهذه بالتأكيد تغييرات عميقة. بيد أن السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كان لهذه التغييرات أي أثر طويل الأجل على هيكل المنافسة.

من المؤكد أن هيكل المنافسة في النظام الحزبي "القديم" واضح، تشكلت الحكومات من خارج الوسط، وسيطر عليها الديمقراطيون المسيحيون، وانطوت على تحول التحالفات مع التناوب الجزئي عبر وسط اليسار ووسط اليمين مع استبعاد كل من الحزب الشيوعي الإيطالي وحزب الحركة الاجتماعية الإيطالية الأصغر. وبالتالي، قد يبدو أن أي نمط جديد بشكل أساسي يتطلب تشكيل الحكومات بشكل حصري تقريبا من اليسار أو اليمين (مما يخلق إمكانية التناوب الكلي)، وأن تختفي التطرفات أو تدمج، وأن يتم تهميش الموقف المستقل للمركز في هذا العالم الجديد ثنائي القطب.

ومع تشكيل حكومة برلسكوني اليمينية في عام 1994، بدا من الممكن بالتأكيد أن هذا هو النمط الذي بدأ في الظهور، ويبدو أن هذا قد تأكد عندما تم إزاحة تلك الحكومة المبتكرة بعد ذلك من طريق ائتلاف بديل ولكنه مبتكر بنفس القدر من وسط اليسار، الذي تهيمن عليه قوات اليسار الديمقراطية، والذي نزح بدوره بسبب

ائتلاف برلسكوني المعاد تشكيله في عام 2001. مع ذلك، لا يزال هناك سؤال حول ما سيحدث لأي مركز جديد، من حيث أنه تم الآن تشكيل عدد من المجموعات البرلمانية الوسطية التي تسعى إلى اللعب ضد اليمين، والتي يبدو أنها تحاول إنشاء موقف محوري مستقل في النظام.

فلا يمكن اقتراح الأنماط أو التحالفات المستقبلية التي قد تظهر بعد، ومن هذا المنطلق قد يُعتبر هيكل المنافسة على أنه مفتوح تماما ولا يمكن التنبؤ به، وهو ما يمثل على الأقل تغييرا جوهريا قصير الأجل.

الواقع أن "النظام" يبدو من هذا المنطلق غير منظم بشكل كبير وبالتالي متحولاً أو متغيرا. وإذا انقسم الوسط أخيرا إلى "يسار" و"يمين"، فإن هذا من شأنه أن يعزز النمط ثنائي القطب الناشئ، والذي يؤدي بالتأكيد إلى هيكل جديد من المنافسة وبالتالي إلى نظام حزبي جديد تماما. ولكن إذا تمكن الوسط المستقل من إعادة تشكيل نفسه، وإذا أثبت قدرته على الاستفادة الكاملة من موقعه المحوري من خلال اللعب على اليسار ضد اليمين بطريقة تسمح له ببناء تحالف واسع عبر الوسط، فإنه على الرغم من الجهات الفاعلة المختلفة وأوزانها المختلفة في النظام، قد ينتهي

بنا المطاف إلى أن نشهد ترويح لنفس هيكل المنافسة الذي كان سائدا قبل التسعينات[1].

تخيم علامات الاستفهام على المدى الحقيقي للتغيير في نظام الحزب الكندي، على الرغم من الزلزال الانتخابي الذي وقع في عام 1993. في هذه الحالة وكما هو الحال في إيطاليا، ارتفع مستوى التذبذب (عدم الاستقرار) إلى مستوى غير مسبوق وضخم – 42% – أي ما يقرب من خمسة أضعاف متوسط مستوى التقلب المسجل في السبعينات والثمانينات.

كانت العواقب أيضا بعيدة المنال، حيث تم تخفيض حزب المحافظين المتقدم الذي كان قويا ذات يوم إلى 16٪ فقط من الأصوات سنة 1993 (أدنى حصة له منذ 1949)، بل والأكثر إثارة للدهشة أنه لم يتجاوز مقعدين (مقابل 169 مقعدا في الانتخابات السابقة)[2]. بالإضافة إلى ذلك، فاز حزبان جديدان هما حزب الإصلاح والكتلة الكيبيكية بتمثيل كبير في البرلمان، وهما أول حزبين خارج التيار الرئيسي يفعلان ذلك منذ زوال الائتمان الاجتماعي فعليا في منتصف السبعينات. علاوة على ذلك، نظرا لأن هذين الحزبين الجديدين كانا إقليميين في طابعهما، فقد أشارا

[1] - Paul Ginsborg**, Silvio Berlusconi: Television, Power and Patrimony, Italy:** Verso, 2004, pp 43-47.
[2] - Peter Mair **, Comparing Party Systems,** p 104.

أيضا إلى تحول دائم محتمل في التحالفات الانتخابية. وكان هذا تغييرا جوهريا بأي معيار من المعايير، وجادل بعض العلماء الكنديين بأنه يمثل فجر نظام حزبي جديد ومختلف بشكل مميز لم يتطور بالكامل بعد. مع ذلك، كان هناك أيضا استمرارية واحدة ملفتة للنظر في الوقت نفسه، من حيث أن الحزب الليبرالي عاد إلى الحكومة بأغلبية قوية في عام 1993 مع الإبقاء على ذلك الموقف بالإضافة إلى انتصارات انتخابية حاسمة في 1997 و 2000.

ويشير هذا إلى إمكانية العودة إلى نظام "الحزب الواحد المهيمن" على غرار النظام الذي اتسمت به السياسة الحزبية الكندية في الأربعينات والخمسينات. على أحد المستويات، تغير النظام بالتأكيد: فالليبراليون يواجهون الآن معارضة منقسمة عبر أربعة أحزاب بدلا من حزبين فقط، واندلعت انقسامات إقليمية خطيرة على الساحة الفيدرالية. فشلت محاولة لإعادة هيكلة حزب الإصلاح ليصبح حزبا معارضا جديدا على نطاق أوسع (التحالف الكندي) قبل انتخابات عام 2000 في تحسين المكاسب الانتخابية التي حققها حزب الإصلاح بشطل كبير عندما أصبح المعارضة البرلمانية الرسمية لليبراليين في عام 1997[1]. في حين استمرار هذه العملية المتمثلة

[1] - Alain G. Gagnon, Brian Tanguay **, Canadian Parties in Transition, Canada:** University of Toronto Press, 2016, pp 45-49.

في محاولة بناء بديل محافظ قابل للتطبيق، من المستحيل حتى الآن الحديث عن أي تحول دائم في هيكل المنافسة لدى السياسة الاتحادية في ظل الظروف الراهنة التي تتسم بعدم اليقين فيما يتعلق بمستقبل التحالف. وفي الوقت نفسه، تواصل الكتلة الكيبيكية تقديم المعارضة الهامة الوحيدة على المستوى الوطني لليبراليين في كيبيك عن طريق بناء قاعدة صلبة أسسها الحزب الكيبيكي في السياسة الإقليمية منذ السبعينات[1].

هناك اختلاف في الحالة اليابانية، فيمكننا أن نرى أيضا علامات انهيار على الطريقة الإيطالية، فقد خسر الديمقراطيون الليبراليون مناصبهم في نهاية المطاف سنة 1993، بعد أربعة عقود من الحكم المتواصل، في أعقاب انتخابات شديدة التذبذب ظهرت فيها فجأة ثلاثة أحزاب جديدة لتفوز بنحو 20٪ من المقاعد في مجلس النواب. بعد ثلاث سنوات، ونتيجة لمزيد من الانقسامات والاندماجات والتشكيلات في بيئة حزبية غير مستقرة ، ظهرت مجموعتان جديدتان أخرتان، هما حزب الحدود الجديدة والحزب الديمقراطي، وفازا معا بنحو 40٪ من المقاعد. علاوة على ذلك وكما هو الحال في إيطاليا، ارتبط انهيار النظام القديم بتشكيل تحالفات

---

[1] - Peter Mair **, Comparing Party Systems,** p 104.

مبتكرة ووصول أحزاب كانت في السابق إما ضعيفة في المعارضة أو تشكلت مؤخرا لأول مرة. والواقع أن الهيكل القديم للنظام الحزب الديمقراطي الليبرالي المهيمن قد انهار بشكل كبير. رغم أنه على النقيض من إيطاليا، حيث لم يتم بعد تعزيز هيكل جديد للمنافسة، وبالتالي لايزال النظام الحزبي غير واضح تماما، فقد يبدو أن الحالة اليابانية قد تكيفت بسرعة كبيرة مع شكل جديد من أشكال المنافسة، حيث تولى الحزب الديمقراطي الليبرالي (المتضائل الآن ولكنه لا يزال قويا) دور حزب الوسط الرئيسي، فقام ببناء مجموعة متنوعة من الائتلافات التي لم تدم طويلا في بعض الأحيان إلى يساره و إلى يمينه، وبالتالي عاد إلى منصبه كوسيط للسلطة بامتياز[1]. وهكذا، على الرغم من أن استمرار بقاء الحزب الديمقراطي الليبرالي يعني أن التغييرات في شكل الحزب لم تثبت أنها مثيرة تماما كما حدث في إيطاليا، فإن التوازن الجديد للقوى أدى مع ذلك إلى ظهور هيكل جديد للمنافسة.

إذن ما نراه هنا هو حالة واحدة لا يبدو فيها أن التغيير الانتخابي الكبير قد أدى إلى تغيير معتبر في نظام الحزب (الدنمارك). وهناك حالة واحدة يمكن أن يرتبط فيها التغيير الانتخابي بتحول كبير في هيكل المنافسة (اليابان). ويوجد

[1] - Idem.

حالتين، على الرغم من التدفق الانتخابي الاستثنائي، لا تزال هناك علامات استفهام حول ما إذا كان قد يتطور فيهما نوع جديد من النظام الحزبي (كندا وإيطاليا). إن الجمع بين هذه التجارب المختلفة هو بالضبط ما يؤكد الحاجة إلى الفصل بين مفهوم استقرار/تغيير النظام الحزبي من ناحية، والاستقرار/التغيير الانتخابي من ناحية أخرى.

بيد أن ذلك لا يقتصر على ما قد يكون أكثر إثارة للاهتمام فيما يتعلق بفصل هاتين العمليتين، والاعتراف بأن التغيير في النظم الحزبية قد يكون راجعا لعوامل أخرى غير التغيير الانتخابي، بل إنه يتيح الفرصة أيضا لعكس مسار سلسلة النفوذ التقليدية، والتحقيق في مدى استقرار النظام الحزبي (أو التغيير) الذي قد يؤدي إلى الاستقرار الانتخابي (أو التغيير) ، بدلا من مجرد العكس. وبطبيعة الحال، تستقر التحالفات الانتخابية بفعل مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك والأهم من ذلك، هيكل الانقسام. وتشمل العوامل الأخرى التي تؤدي دورا هنا القيود التي تفرضها الهياكل المؤسسية، مثل النظام الانتخابي، وكذلك القيود الناشئة عن الجهود التنظيمية للأحزاب نفسها. ففي حالة البرازيل على سبيل المثال، كما يقول ماينوارينغ (1998)، إن الكثير من التقلبات الانتخابية المرتفعة بشكل استثنائي لا يمكن

تفسيرها فقط بالهيكل الاجتماعي، بل أيضا بالطابع الخاص للمؤسسات السياسية البرازيلية وسلوك النخب الحزبية. ولكن حتى في إطار هذا المنظور الواسع، فإن أحد عوامل "التجميد" الإضافية التي كثيرا ما تُهمل هو أثر هيكل المنافسة الحزبية نفسها. كما ينبغي أن يكون واضحا، فإن الهيكل المغلق للمنافسة يقيد بوضوح تفضيلات الناخبين، من حيث أنه يحد من اختيار خيارات الحكم بطريقة مشابهة للحدود المفروضة على اختيار الأحزاب في النظم غير المجزأة. ولذلك، فإن وجود هيكل مغلق للمنافسة يعزز بوضوح استقرار النظام الحزبي، ويساعد في الواقع على ضمان أن تولد نظم الأحزاب زخمها الخاص وبالتالي تتجمد. باختصار، إن تثبيت تحالفات انتخابية له علاقة جزئية على الأقل بتوطيد هيكل معين من المنافسة[1].

وما يعنيه هذا أيضا وربما هو الأكثر إثارة للاهتمام أن التغيير في هذا الهيكل قد يؤدي في حد ذاته إلى زعزعة استقرار التحالفات الانتخابية القائمة. على سبيل المثال في ايطاليا، أرست "الشرعية" الحزب الديمقراطي لليسار أساسا لتغيير كلي في الأفضليات الانتخابية في 1992 و1994 على الأقل جزئيا، مما قوض الاختصاصات التي تم بها تنظيم المنافسة الحزبية الإيطالية منذ أواخر الأربعينات.

[1] - idem .

كان الناخبون الإيطاليون فضلا عن الأحزاب الإيطالية نفسها مقيدين منذ فترة طويلة بالاعتقاد أنه لا يوجد بديل لحكومة يهيمن عليها الديمقراطيون المسيحيون. وبمجرد أن ظهر مثل هذا البديل أخيرا من خلال تحويل الحزب الشيوعي غير المقبول إلى اليسار الديمقراطي المقبول للغاية، تم قطع هذه المرساة الخاصة، وبدأ الناخبون في التحول بأعداد كبيرة نسبيا، مما أدى في نهاية المطاف إلى الاختفاء الفعلي للحزب الديمقراطي المسيحي الذي كان مهيمنا ذات يوم.

في حالة أخرى في إيرلندا، وبعد عقود لم تحدث فيها تغييرات كبيرة في التوازن الانتخابي للنظام الحزبي، تم تقويض أخيرا أساس الاستقرار الذي دام طويلا في عام 1989 عندما قرر الحزب المهيمن فيانا فايل، لأول مرة على الإطلاق الدخول في ائتلاف مع حزب آخر. قبل ذلك، كانت المنافسة الحزبية تتمحور حول المعارضة بين فيانا فايل من جهة، وجميع الأحزاب الصغيرة من جهة أخرى، مما أدى إلى تقييد أفضليات الناخبين واستقرارها بشدة. ولكن منذ عام 1989 فصاعدا، عندما أزيلت هذه القيود، تعززت إمكانية التغيير إلى حد كبير، وبالتالي، فبينما كانت درجة عدم الاستقرار الانتخابي قبل التحالف الأول لفيانا فايل مثقلة نسبيا، شهدت الانتخابات اللاحقة طفرة كبيرة في التقلبات التي أسفرت عن مضاعفة حزب العمال

لصوته تقليديا – وكانت النتيجة ببساطة شديدة إزالة ما كان حتى ذلك الحين أقوى قيد على التنقل الانتخابي[1].

هناك من يعتبر أن هذه طريقة ملتوية للقول بأن هيكل المنافسة، وهيكل المنافسة على الحكومة على وجه الخصوص، قد يفرضان قيدا كبيرا على اختيار الناخبين، وبالتالي قد يعملان على تحقيق الاستقرار في التحالفات الانتخابية.

في هذا السياق، لا يعبر الناخبون عن الأفضليات لفرادى الأحزاب فحسب؛ بل إنهم يعبرون أيضا عن أفضليات للحكومات المحتملة، وإن لم تكن دائما بنفس الدرجة في النظم الحزبية المختلفة وهذا في حد ذاته مصدر هام للتباين بين البلدان (وعبر المؤسسات). وبنفس الطريقة التي يمكن أن يعمل بها التحول في مجموعة الأحزاب المعروضة على تقويض الأفضليات القائمة، يمكن أيضا أن يؤدي التحول في نطاق خيارات الحكم، وبالتالي التحول في هيكل المنافسة، إلى تقويض الأفضليات القائمة وتعزيز عدم الاستقرار الانتخابي.

[1] - idem.

فالمسألة لا تتعلق فقط بالتغيير الانتخابي الذي يؤدي إلى تغيير نظام الحزب كما هو الحال في اليابان؛ بل يمكن أن يكون العكس فالنظم الحزبية لا تعكس ببساطة الأفضليات الانتخابية كما أنها تعمل على تقييدها.

خلاصة واستنتاجات :

يعتبر النظامين الفرعيين الإنتخابي والحزبي الإطار الضروري والشرط الأساسي لوجود عملية سياسية بفواعل حزبية نشطة وفاعلة، تتيح للقوى السياسية فرصة تكوين وتلاقي وتحالف وتنافس وتعارض وصراع، والتعبير عن نفسها بكل حرية بدون قيود، لأن العملية السياسية هي محصلة التفاعل بين الشروط الأحزاب السياسية التي تشكل النظام الحزبي، وهذه العملية هي التي تحدد القوى السياسية في المجتمع ووزنها السياسي، وبما أن كل تعددية حربية في أي نظام سياسي تحكمها مجموعة من الضوابط والمبادئ والظروف المنشئة والقيم تشكل التي تشكل ثوابت في المجتمع الذي تعيش فيه فإنه ينتج أنظمة انتخابية وحزبية مختلفة في العالم.

تشتمل هذه الأنواع عادة على أنواع رئيسية عادة تحتوي على اختلافات جزئية وهي الأنظمة الأكثر انتشارا:

1- **الأنظمة النسبية** :تستعمله أغلبية الدول وهو واسع الإنتشار وسهولة تطبيقه، وهو نظام انتخابي يعطي نتائج تناسبية بين نسبة الأصوات المقترعة ونسبة المقاعد المتحصل عليها، لأن توزيع المقاعد يتم على أساس النسب المماثلة لنسب الأصوات المقترعة لكل حزب أو مترشح.

2- **النظم المختلطة:** وهو نظام يمزج بين دوائر التمثيل النسبي ونظام الأغلبية حيث ينتخب الناخب على ورقتين ، ومن نتائجه السياسية أنه يؤدي إلى تفتيت أكبر الأحزاب السياسية أكثر مما تفعله النظم النسبية.

3- **نظام الأكثرية:** هو نظام شائع وسهل التطبيق وله خاصية *رئيسية هو اشتمال جميع فروعه على قاعدة الفائز يأخذ كل شيء' أي أن الفوز بالانتخابات يكون نصيب الفائز بأكبر الأصوات أو بالأغلبية النسبية من الأصوات.*

من مخرجات النظام الإنتخابي كمقاربة مؤسسية هو النظام الحزبي والذي يشتمل على مجموعات رئيسية هي:

1- **أنظمة الحزب الواحد** :هي الأنظمة التي كانت شائعة في سبعينيات القرن الماضي وهي الأنظمة التي تعتمد حزبا واحدا في تشكيل

الحكومات والسيطرة التي تهيمن على الساحة السياسية، ولا تسمح بالمنافسة السياسية الانتخابية خارج إطار الحزب الواحد، وتختلف ظروف البلدان في اعتماد الحزب الواحد، فبعض البلدان نتيجة لنظامها الشمولي واعتمادها على إيديولوجية رسمية ألغت جميع الأحزاب واعتمدت حزبا واحدا لقيادة البلاد مثل النظم السياسية الشيوعية وبعض البلدان في العالم الثالث اعتمدت نظام الحزب الواحد، نتيجة دور الحزب في الحركة التحررية للبلد، كما يتفاوت وضع الأحزاب الأخرى بين الحضر المطلق أو اندراجها في تحالف سياسي مع الحزب المهيمن.

2- **نظام التعددية** :هي الأنظمة التي تعتمد أكثر من حزب في نظامها من ناحية العدد وأشهر هذه النظم هي تلك التي صنفها موريس ديفارجي فهو يصنف النظم الحزبية إلى:

أ- نظام الحزبية الثنائية المرنة

.ب -نظام الحزبية الثنائية الجامدة.

ج- نظام التعددية الحزبية.

3- **أنظمة الثنائية الحزبية:** هي الأنظمة التي تعتمد حزبين يسيطران على العملية السياسية، وأشهر نموذجين عن هذا النظام هما: النظام الحزبي في بريطانيا، والنظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية. فحتى وإن كانت التعددية مفتوحة في هذه الدول فإن الساحة السياسية يسيطر عليها حزبين فقط.

المراجع:

- Jan Teorell and Catharina Lindstedt," Measuring Electoral Systems" Political Research Quarterly, Vol. 63, No. 2, Published By: Sage Publications, pp. 434-448 (15 pages), JUNE 2010.
- André Blias and Louis Massicotte, "Electoral Systems", Comparing democracies, 1996.
- Sung Min Han," Income inequality, electoral systems and party polarization", Volume54, Issue3, Pages 582-600, August 2015.
- Michael Gallagherv, Proportionality, disproportionality and electoral systems, Volume 10, Issue 1, March 1991, Pages 33-51A. SAINTE-LAGUË, La représentation proportionnelle et la méthode des moindres carrés, Annales scientifiques de l'É.N.S. 3e série.

- Lieven De Winter, Marc Swyngedouw, Patrick Dumont, **Party System(s) and Electoral Behaviour in Belgium**, 1st Edition, First Published, Routledge , 2009.
- Nils-Christian Bormann a , Matt Golder, Democratic Electoral Systems around the world, 1946–2011, a Center for Comparative and International Studies, ETH Zurich, Haldeneggsteig 4, CH-8092 Zurich, Switzerland b Pennsylvania State University, Department of Political Science, 306 Pond Laboratory, University Park, PA 16801, USA, 2013.
- Louis Massicotte , Andre´ Blais, Mixed electoral systems: a conceptual and empirical survey, Electoral Studies 18 (1999) 341–366, De´partment de science politique, Universite´ de Montre´al, C.p. 6128, Succ. centre-ville, Montre´al, Quebec, Canada H3C 3J7, 1999.
- REIN TAAGEPERA, The Number of Parties As a Function of Heterogeneity and Electoral System, Comparative Political Studies, 32(5), University of California, Irvine and Tartu University, Estonia,
- Arend Lijphart, **Thinking about democracy**: **power sharing and majority rule in theory and practice**, First published, USA: Routledge, 2008.

- Peter Mair , **Comparing Party Systems** , **in Handbook of Party Politics**, **Edited by**: Richard S. Katz & William Crotty, **Discipline**: Politics & International Relations, 2006 .
- – Maurice Duverger, **Les Partis Politique**, 5eme Edition, Paris : Librairie Armand Colin, 1964.
- Giovanni Sartori, **Parties and Party Systems**: **A Framework for Analysis**, London: European Consortium for Political Research Press, 2005,
- Paul Webb, David M. Farrell, Ian Holliday, **Political Parties in Advanced Industrial Democracies** (**Comparative Politics**), London: Routledge, 2003.
- Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan, **Party Systems and Voter Alignments**: **Cross–National Perspectives**, USA: Free Press, 1967.
- Paul Ginsborg, **Silvio Berlusconi**: **Television**, **Power and Patrimony**, **Italy**: Verso, 2004,
- Alain G. Gagnon, Brian Tanguay , **Canadian Parties in Transition**, **Canada**: University of Toronto Press, 2016,,
-

- حاتم حميد محسن، " مزايا وعيوب نظام التمثيل النسبي" ، آراء وأفكار، مقالات كتاب، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2021-09-09 . https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/27370.
- وجناء عبد رزاق ، " النظم االنتخابية ونظام التمثيل النسبي العراق نموذجا"، مجلة الرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية المجلد 2 ، العدد (45)، السنة 2022 ,

الفهرس

مقدمة:.....3

تصنيف الأنظمة الإنتخابية:.....6

أنظمة التعددية/ نظام الفائز الأول.....8

أنظمة الأغلبية.....11

التمثيل النسبي:.....14

نظم القائمة:.....14

الصيغة الانتخابية:.....15

المستويات:.....18

عتبات الحسم:.....21

اختيار المرشحين:.....24

الصوت الواحد القابل للتحويل.....25

النظم الانتخابية المختلطة.....27

العواقب السياسية للأنظمة الانتخابية.....33

التأثير السلوكي.....34

التأثير الآلي.....39

الأصوات والمقاعد.....39

عدد الأحزاب في البرلمان.....41

الجدل حول أحسن الأنظمة الانتخابية.....45

الدائرة الانتخابية.....51

الاقتراع أو التصويت.....53

حكم الأغلبية: التصويت البديل مقابل ورق اقتراع متعدد.....55

أنظمة التمثيل النسبي:.....56

مقارنة النظم الحزبية.....59

تصنيف الأنظمة الحزبية.....61

النظم الحزبية وهيكل المنافسة.....71

هياكل المنافسة الحزبية: مغلقة أم مفتوحة؟.....74

النظم الحزبية ونتائج الإنتخابات.....82

خلاصة واستنتاجات :.....97

المراجع: 102